مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة **٥٥٠٩ (الاستئناف ١)**

الأربعاء، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	نانا إفاه – أبنتنغ	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيتنيكوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد رويز روساس
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة واندل
	سلوفاكيا	السيد مارتون
	الصين	السيد تشنغ لي
	فرنسا	السيد سيرمان
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد واينري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نيلسون
	اليابان	السيد كيتاغاوا
	اليونان	السيد بابادوبولوس

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2006/610)

06-46122 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي باكستان وليبريا والنيجر يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

أود تذكير جميع المتكلمين، كما بيّنت ذلك في الجلسة الصباحية لهذا اليوم، بوجوب تحديد مدة بياناتهم في فترة لا تتجاوز أربع دقائق لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن توزع النص المكتوب والإدلاء بنص موجز عند الكلام في القاعة.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل غواتيمالا، الذي أعطيه الكلمة.

السيد سكينر - كلييه (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أستهل كلمتي بإزجاء التهنئة إلى جمهورية غانا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ومن دواعي الشرف أن نرى وزير خارجية بلدكم، السيد نانا آدو دانكوا أكوفو - آدو، يترأس هذه الجلسة. ونرحب بمبادرة مناقشة توطيد السلام في غرب أفريقيا، لأنها تمكننا في المجلس وبشكل عام، من استعراض الحالة السائدة في بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية الهامة في أفريقيا، بغية المشاركة في إيجاد حلول شاملة لمختلف التحديات التي تواجه المنطقة. وفي ذلك السياق، نرحب بوجود ودعم الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد ولد عبد الله، فضلا عن الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد بن تشامباس.

وتراقب غواتيمالا عن كثب الصراعات التي تخوض غمارها بلدان شتى في تلك المنطقة من أفريقيا. وشهدت غواتيمالا نفسها صراعا داخليا استمر أربعة عقود، ونتفهم الحاجة الملحة للسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ونفهم أيضا أهمية التعاون الإقليمي وفوائد تعزيز آليات الإدماج.

ولم نكن في الماضي أقرب منا اليوم من تهيئة بيئة مؤاتية لتطوير القدرات الدولية وتعزيزها ووضع الاستراتيجيات التي ستساعد في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. إذ أن تنشيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وصلاتها بالاتحاد الأفريقي، وطريقة عمله بمساعدة الأمم المتحدة ودعم العناصر الدولية الفاعلة الأخرى خطوات في الاتجاه الصحيح وتبشر تلك الجهود بمستقبل أفضل لشعوب تلك المنطقة.

ويسرنا أن الوثيقة التي جرى تعميمها لهذه الجلسة (S/2006/610) قد سلمت بضرورة تعزيز ومساندة ذلك النوع من العمل المنسق. وتؤيد غواتيمالا تأييدا قويا الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقدها الأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فضلا عن تشكيل لجنة دائمة. ونرى أن ذلك سيساعدنا على مواصلة التركيز على الاتجاه الاستراتيجي الصحيح ويوفر خطوط إرشادية على الصعيد العملي. ولا بد لنا الآن من العناية بتلك الآليات وضمان اتسامها بالفعالية والإلزام والمرونة واتساقها دائما مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن نتذكر أن القضايا الأمنية لها الأولوية، وأنه ينبغي تعزيز التعاون في المجالات العسكرية والسياسية

وتنسيقه. بيد أننا نعتقد أن ذلك التعاون ينبغي أن يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وينبغي أن نحاول التصدي للحالة الإنسانية المتردية للاجئين والمشردين داخليا في المناطق. ويبدو أن التآزر في ذلك المجال بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يمثل نهجا سليما.

ونولي أيضا أهمية مماثلة لبذل جهود مشتركة أخرى نعتقد أنها ستساهم في توطيد السلام في المنطقة، وهو التعاون بين هيئات الأمم المتحدة التي أنشئت لمواءمة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي الوقت ذاته مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال فضلا عن المعاقين، بصفتهم أشد الأفراد ضعفا.

ولن يكون الحكم الرشيد وتعزيز نظم العدالة وإعداد سياسات حقوق الإنسان وإتباعها أمورا ممكنة بدون تعزيز القدرات الوطنية وتحديث تلك القدرات. هنا أيضا نرى دورا خاصا للفاعلين في المنطقة، الذين ينبغي لهم أن يكملوا تدابير الأمم المتحدة الرامية إلى مواصلة تحديد هوية الأولويات والتدابير اللازمة لوضع استراتيجيات وبرامج فعالة للتغلب على التحديات وللإسهام في تنمية المنطقة. وفي هذا الصدد نرحب بما يبدو ممارسة للمجلس: إدماج عناصر تتوقع تلك الحاجة في إطار عمليات حفظ السلام.

وينبغي أن أشير بإيجاز إلى دور تطوير لجنة بناء السلام التي يجب عليها أن تقوم، بعد الجلسات التنظيمية والإعلامية الأولية، بمتابعة عملية للإجراءات اللازمة لحفز توطيد السلام وتحقيق الهدف الأوسع، هدف التنمية المستدامة في المنطقة.

ونظرا إلى التجربة المكتسبة عن طريق الأفرقة الاستشارية المخصصة للبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، نعتقد أن من المهم أن تتعاون لجنة بناء السلام على نحو نشط ليس فقط في العمل الهام، وهو عمل حشد التعاون الدولي، ولكن أيضا في مساعدة السلطات الوطنية على وضع أولويات واستراتيجيات واقعية وسياسات متماسكة تكون مكيفة مع ظروف وبيئة كل بلد.

ويجب علينا أن نأخذ في الحسبان أن توطيد السلام لا يحقق إلا بمنع نشوب العنف أو أن يبني مرة أخرى البلد ماديا أو إطاره القانوني. يجب على لجنة بناء السلام أن تقطع شوطا أطول، فتؤيد التغييرات الشاملة التي تزيل الممارسات المؤدية إلى الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتي تحوّل مؤسسات الدولة حتى يمكن للمواطنين أن يستعيدوا ثقتهم بها وأن يشاركوا فيها.

ولذلك فإن التعاون الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تقدمه إلى مجلس الأمن ينبغي أن يكون توفير آلية لمتابعة العمل الأولي، وهو عمل صون السلم والأمن، الذي يمكن فيه لجميع الفاعلين المشاركين في عملية انتقال خاصة وعملية للإنعاش أن يتفاعلوا على نحو علني وشفاف، وهم يتناولون المجالات الأوسع المتعلقة بتوطيد السلام – مجالات يتعين فيها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مجال مسؤوليته الخاصة به، أن ينجز مهامه. ومن شأن ذلك أن يسهم في نهاية المطاف في التفاعل والتنسيق والتماسك على نحو أفضل ليس بين المجلسين فقط ولكن في كل منظومة الأمم المتحدة.

وأخيرا، تلاحظ غواتيمالا مع الارتياح إنشاء مكتب الأمم المتحدة المدمج في سيراليون، الذي أنشأه مجلس الأمن مؤخرا من أجل توطيد دعائم السلام في ذلك البلد، ومساعدة الحكومة على تعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف الألفية، وتحسين الشفافية والتعاون مع البلد حتى يمكنه أن يجري انتخابات ديمقراطية في ٢٠٠٧. ولدينا نفس التوقعات بالنسبة إلى كوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

وترحب غواتيمالا بالتطورات في غينيا – بيساو وبأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو. والتغيرات الإيجابية التي حدثت في ليبريا هي، بالمثل، أمثلة حقيقية على الاستقرار والتعزيز في المنطقة. هذه الأمثلة تجعلنا متفائلين فيما يتعلق بإيجاد مستقبل واعد بالخير لجميع الأشقاء والشقيقات في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان التالية تؤيد أيضا هذا البيان: ألبانيا، بلغاريا، تركيا، الجبل الأسود، رومانيا، صربيا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأيضا أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة لتبادل الآراء والإسهام في عملية توطيد دعائم السلام في غرب أفريقيا. ويثني الاتحاد الأوروبي على التقدم الكبير المحرز في السنوات القليلة الماضية في إحلال السلام والأمن في غرب أفريقيا، وخصوصا ليبريا وسيراليون.

لقد أجرت ليبريا انتخاباتها الحرة والنزيهة الأولى واختارت المرأة الأولى في أفريقيا رئيسة تقود البلد في عملية التعمير والإنعاش. وحكومة ليبريا الديمقراطية اتخذت خطوات جريئة لتحسين شفافية ميزانيتها. ونرحب ببرنامج المساعدة في الحكم والإدارة الاقتصادية، الذي ساعد فعلا في الرفع الجزئي للجزاءات. إن إلقاء القبض على الرئيس السابق تايلور ومحاكمته يثبتان أن المسؤولين عن جرائم الحرب أو الجرائم ضد البشرية أو انتهاكات القانون الإنساني الدولي لا يمكنهم الإفلات من العدالة. ويقدّر الاتحاد الأوروبي العمل الأساسي الذي قامت به المحكمة الخاصة لسيراليون وإسهاماتها الحيوية في إرساء سيادة القانون في المنطقة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بطلب سيراليون أن تدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام المنشأة مؤخرا، وأيضا الاستجابة الإيجابية من قِبَل اللجنة لذلك الطلب. وستستفيد سيراليون من دعم اللجنة لبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء الصراع، خلال الوقت الحاسم، وهو وقت الإعداد للانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال بلدان كثيرة من غرب أفريقيا في حالات محفوفة بالخطر. لا يزال الاتحاد الأوروبي ينتابه القلق حيال الحالة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية الهشة قي غينيا – بيساو.

في غينيا المحاورة توقفت عملية الإصلاح. يؤكد الاتحاد الأوروبي تأكيدا قويا على دعوته إلى انخراط الحكومة الجديدة في حوار مع جميع الأطراف المعنية ابتغاء تحسين الاستقرار السياسي وتمهيد السبيل للإصلاح الديمقراطي. ولا تزال الحالة الهشة في كوت ديفوار تحول دون إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق بسبب التأخير الخطير في القيام بعملية السلام، بخاصة في تنفيذ خارطة الطريق التي ترمي إلى تحديد موعد زمني للانتخابات بنهاية تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة. إن استقرار منطقة غرب أفريقيا برمتها يتوقف إلى حد بعيد على التطورات في كوت ديفوار.

واعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية شاملة لأفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي إطار الاستراتيجية يلتزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز الحوار بشأن السلام والأمن في أفريقيا وبدعم جهود الجهات الأفريقية الشريكة له لبناء الاستقرار في القارة. وتمشيا مع هذه الاستراتيجية يجري الاتحاد الأوروبي حوارا مفتوحا مع الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية بشأن طائفة كبيرة من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في القارة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي

بنشاط، في المقام الأول عن طريق مرفق السلام الأفريقي التابع له، بناء القدرة المؤسسية في هذه المجالات.

وقبل سنة، في ٢٠٠٤، اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجيته لغرب أفريقيا بشأن منع الصراعات وإدارتها وحلها. وهدف الاستراتيجية هو تشجيع اتخاذ النُهج الإقليمية حيال المشاكل عبر الوطنية في غرب أفريقيا وتحسين التنسيق بالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة الرئيسية الناشطة في المنطقة.

ويعي الاتحاد الأوروبي وعيا تاما أن الحلول الوطنية وحدها لا تكفي للتصدي للتهديدات الأمنية في غرب أفريقيا، بسبب طبيعة المشاكل العابرة للحدود من قبيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجنود الأطفال واللاجئين والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بالبشر والهجرة. ويلتزم الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تقديم الدعم لكل بلد في المنطقة عن طريق البرامج الوطنية، بنهج إقليمي وبتحسين التنسيق مع الجهتين الشريكتين الرئيسيتين الناشطتين في المنطقة، أي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

ويشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة قوية أيضا، بوصفه رئيسا مشاركا لفريق الاتصال الدولي المعني بحوض نهر مانو، في عدة حوارات سياسية في المنطقة في إطار الفريق العامل الدولي المعني بكوت ديفوار، وهو يتطلع قدما إلى الاجتماع الأول للفريق العامل الدولي المعني بغينيا – بيساو. إن الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوروبي لاتحاد نهر مانو سيضمن استمرار النهوض بالسلام والاستقرار مع المحاورين السياسيين في المنطقة.

وينخرط الاتحاد الأوروبي أيضا في التعاون والتنسيق الداخليين بين دوله الأعضاء، معتمدا على الاستعمال المتسق والمنسجم لمختلف الصكوك الموجودة تحت تصرفه، مثل الحوار السياسي والتعاون في مجال التنمية.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لتطوير قدرات منع نشوب الأزمات وإدارتها وحلها في أفريقيا.

أقر الاتحاد الأوروبي، عام ٢٠٠٤ برنامج عمل لدعم السلم والأمن في أفريقيا، في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وباستخدام مختلف الأدوات المتاحة لديه، يجمع الاتحاد الأوروبي بين برامج التنمية التابعة للمفوضية الأوروبية، والتدابير المتخذة في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، بغية تعزيز قدرات أفريقيا في مجالي السلم والأمن. ويبذل الاتحاد الأوروبي حاليا جهودا لتعزيز قدرات أفريقيا على منع نشوب الصراعات، والسيطرة عليها، وتسويتها.

وفي ذلك السياق، يواصل الاتحاد الأوروبي التزامه الكامل بمنع الصراعات والسيطرة عليها في غرب أفريقيا، بغية دعم جهود المنظمات الإقليمية وبلدان غرب أفريقيا لتعزيز السلم والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل ناميبيا، وأعطيه الكلمة.

السيد شيويفا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي بتهنئتكم،سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونعرب عن تقديرنا للفرصة التي أتيحت لنا للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز السلم في غرب أفريقيا، ونشيد بكم، وبوفد بلادكم، على اتخاذكم هذه المبادرة الهامة. ونشكركم كذلك على إعدادكم الورقة المفاهيمية الهامة (S/2006/610، المرفق)، التي تشكل أساس مداولات المجلس اليوم.

وتؤمن ناميبيا بأن السلم والاستقرار في غرب أفريقيا أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة، ليس في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية فحسب، بل في أفريقيا برمتها. وفي هذا السياق، تواصل ناميبيا مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، بالمساهمة بقوات وبمراقبين من الشرطة العسكرية والمدنيين.

ونلاحظ بارتياح التقدم المطرد الذي تحقق في سيراليون، وغينيا - بيساو، وليبريا، ونشيد بالدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجتمع الدولي، بغية ضمان السلم والأمن، ووضع الأساس لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. لقد أُنشئت حكومات فاعلة ومؤسسات ديمقراطية، ووضعت أنظمة صحية وتعليمية محسنة في هذه البلدان.

بيد أنه يجب إيلاء اهتمام جدي لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وإعادة إدماج الأشخاص المشردين واللاجئين. ولا غنى عن تعاون بلدان المنطقة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لإنجاح عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، التي يجب تنفيذها بشكل متوازن، وكامل، وشفاف. وجهود بناء السلام يجب أن ترتكز على تعزيز الأمن، وترسيخ سيادة القانون، وتقديم الخدمات الأساسية، وتقوية البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية.

ويسعدنا أن نلاحظ أن لجنة بناء السلام التي شُكلت مؤخرا وافقت على تركيز عملها على حالتي سيراليون وبوروندي. وسوف يُوضع أداؤها على محكّ الاختبار ويُحكم عليها وفقا لما سيُفضي إليه نظرها في هاتين الحالتين من نتائج. لهذا، عليها إبراز قدراتها وفعاليتها في التصدي لذلك التحدي الكبير.

فيما يتعلق بكوت ديفوار، يسرنا أن نلاحظ أن الأطراف لا تزال تمتثل لأحكام اتفاق بريتوريا بشأن عملية السلام، وتلتزم به، في إطار تنفيذها لاتفاقاتها. وتشجعنا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، للتوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة في كوت ديفوار. ونشيد بدور الوسيط الذي اضطلع به رئيس جنوب أفريقيا مبيكي نيابة عن الاتحاد الأفريقي، ونشجع مواصلة المشاورات مع الأمين العام ومجلس الأمن.

بيد أن الشكوك تساورنا إزاء جهود حفظ السلام في ذلك البلد، لا سيما العلاقات بين قيادة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، من جهة، والقوة الدولية، من جهة أخرى، التي أشارت إليها حكومة كوت ديفوار في مناسبات عديدة. وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء مواصلة تأجيل إجراء الانتخابات في كوت ديفوار. إلا أننا نأمل أن ننجز مهام ما قبل الانتخابات مثل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وتحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، وتحديد مراكز الاقتراع، وتعيين موظفي الفرز، وغيرها من المهام، في الوقت المناسب، بغية إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية.

وينبغي لنا التأكيد على أن المصالحة هي مفتاح السلام المستدام. والمصالحة عملية ذات اتجاهين يجب أن تستهدف ترسيخ روح العفو بدلا من الثأر والانتقام. بيد أنه يجب وضع خط فاصل للتمييز بين المصالحة، والسعي لإقرار العدل. ورغم اعترافنا بوجوب محاسبة المسؤولين عن الجرائم المقترفة خلال صراع معين، فإننا ندرك أيضا الحاجة إلى إنشاء نظام قضائي كفؤ ومستقل، والبدء في عملية محاكمات علنية لا تستهدف معاقبة مقترفي الجرائم، بل إعادة إصلاحهم، وتصحيح ما ارتكب من أخطاء. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الخاصة لسيراليون. ونواصل دعم استخدامها وتمويلها بشكل كامل.

كما هو الحال في أي صراع من الصراعات الأخرى، تمثل النساء والأطفال أغلبية من يتعرضون للمعاناة في غرب أفريقيا، جراء الصراع المسلح. وفي هذا السياق، نؤمن إيمانا قويا بوجوب تصميم برامج واستراتيجيات لبناء

السلام في حالة ما بعد الصراع لصالح النساء، والأطفال، والفتيات، لا سيما في مجالي التعليم وإيجاد فرص العمل.

ورغم أننا نوافق تماما على أن أفريقيا يجب أن تقود جهود البحث عن حلول لمشاكلها، فإننا نود إعادة تأكيدنا على أنه لا يجوز للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، التنصل من مسؤوليتهما عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، نحث الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على تعزيز علاقاتها لتشجيع السلام الدائم، والتنمية المستدامة في أفريقيا.

يجب دعم الحكومات المنتخبة ديمقراطيا وتعزيزها. وعلاوة على ذلك، يجب استكمال عملية نزع سلاح المحاربين السابقين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في المواعيد المقررة، وضمهم كافة إلى التيار الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع. ونأمل، في هذا الصدد، أن تملأ لجنة بناء السلام الفجوة ببذل الجهود وتنسيقها في البلدان الخارجة من الصراع.

إننا نحث الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بأفريقيا على مساعدة الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية، على تشجيع الحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويكتسي تحسين قدرة الاتحاد الأفريقي على منع الصراعات، والسيطرة عليها، وتسويتها أهمية بالغة.

أخيرا، يود وفد بلدي التأكيد على وجوب زيادة الاستثمار في منع نشوب الصراعات، لأننا نؤمن بأن منع الصراعات لا ينفع في إنقاذ حياة الناس فحسب، بل يمكّن من توفير الموارد المالية أيضا. فلنضع، إذن، نظاما للإنذار المبكر يمكننا من رصد علامات الصراع ومعالجتها مباشرة قبل نشوبه فعلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل مصر، وأعطيه الكلمة.

السيد عبد العزيز (مصر): يسعدني أن أتلو على مجلس الأمن بيان السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، الذي حالت الظروف التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط دون مشاركته شخصيا في هذا الاجتماع الهام تلبية لدعوتكم الكريمة. ونص البيان كما يلي:

”السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم شخصيا وإلى حكومة غانا الشقيقة بالشكر، وأن أعرب عن تقديري لمبادرتكم الكريمة بالدعوة لهذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن، على المستوى الوزاري، لمناقشة سبل تعزيز السلام في غرب القارة، باعتباره جزءا هاما من جهودنا لتحقيق السلام والاستقرار في قارتنا الأفريقية، وللإسهام في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. فهذه المبادرة، إلى جانب المبادرة التي قامت بها جمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الثاني/يناير الماضي، لمناقشة تعزيز السلام في منطقة البحيرات العظمى، تؤكدان على حرص دول القارة على أخذ زمام المبادرة في تسوية مشكلاتها الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى المساهمة بفاعلية في تحقيق طموحات أفريقيا والمجتمع الدولي على حد سواء.

ومصر، بحكم التزامها القوي بالعمل مع أشقائها في أفريقيا من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وبحكم عضويتها الحالية في كل من مجلس السلم والأمن الأفريقي وفي اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، تولي اهتماماً متزايداً بتعزيز النهج الإقليمي في تناول قضايا تعزيز السلام، كما تؤمن بتطوير وتقوية علاقة المشاركة المؤسسية التي تربط بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة من جهة، والأمم المتحدة من جهة أخرى. إلا أن نجاح هذه العلاقة المؤسسية في تحقيق أهدافها يستلزم استنادها على تنفيذ رؤية شاملة لتعزيز السلام، تتعامل مع مفهوم السلام بعناصره

الأمنية والسياسية والتنموية والاجتماعية والثقافية والإنسانية من منظور متكامل الأبعاد، وبتنسيق جهود وأدوار مختلف الأطراف الفاعلة، وتستند إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. فهذا النهج الشامل للتعامل مع مفهوم السلام هو الضمان الوحيد لمنع النزاعات قبل نشوبها، وهو الذي يحول دون تجدد أي نزاع بعد انتهائه، وهو أيضا الذي سيحقق لأفريقيا الأمن والاستقرار والتنمية.

من هنا، وبالرغم من أهمية دور مجلس الأمن في صون الأمن والسلم الدوليين، فقد أثبتت التجارب محدودية قدرة المجلس ودوره في تناول متطلبات مرحلة التحول من الصراع إلى التنمية الشاملة، خاصة مع تردده في فتح قنوات من التنسيق الحقيقي والفعال مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الإقليمية المعنية. ومن ثم، جاءت مبادرة إنشاء لجنة بناء السلام كمحفل استشاري حكومي لتنسيق جهود وأدوار تلك الجهات والأطراف القادرة على الإسهام في توطيد دعائم السلام، وهي المبادرة التي أيدتها مصر منذ البداية وأسهمت في جميع مراحل بلورتها بحكم موقعها كمنسق وممثل للمجموعة الأفريقية في نيويورك. وإنني لعلى ثقة من أن مضمون مناقشات اليوم واستنتاجاتها ستثري المناقشات المرتقبة للجنة بناء السلام حول سيراليون وغيرها، وكذلك المناقشات المواضيعية ذات الصلة بتعزيز السلام في أفريقيا بوجه عام.

واسمحوا لي الآن أن أوجز رؤية مصر فيما يتعلق بالعناصر التي اقترحتم تركيز نقاش اليوم عليها، وفقاً لما ورد في ورقة المفاهيم القيّمة التي قمتم بتعميمها قبل الاجتماع، والتي أود أن أهنئكم عليها.

مما لا شك فيه أن منطقة غرب أفريقيا دخلت مرحلة جديدة من مراحل تسوية النزاعات التي عانت منها خلال العقد الأخير. فما تحقق في سيراليون خلال السنوات الأخيرة يعد نموذجاً لالتقاء الإرادة المشتركة لشعب هذا البلد مع جيرانه في دول غرب القارة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وما قطعته ليبريا من خطوات واثقة على نفس هذا النهج نحو ترسيخ دعائم السلم والمصالحة الوطنية تؤهلها لتحقيق السلام والاستقرار. ومع مزيد من الدعم الاقتصادي والفني الدولي لغينيا - بيساو، سنشهد مزيداً من الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. ونثق في أن حكمة وإرادة شعب كوت ديفوار المتحد ستمكنه من عبور محنته العارضة بمساعدة ودعم الاتحاد الأفريقي.

ويؤكد كل ما تقدم أن منطقة غرب أفريقيا مؤهلة لتحقيق طفرة سياسية وأمنية واقتصادية سيكون العنصر الرئيسي الداعم لها هو قوة إرادة شعوبها وتمسكها بامتلاك مقدراتها وتحليها بروح التسامح والتصالح، وذلك بالتوازي مع جهود تعزيز حكم القانون والعدالة وإرساء دعائم الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والاقتصادية، مع اهتمام متزايد بالقضايا ذات الآثار العابرة للحدود والتي تحمل انعكاسات على الاستقرار الإقليمي، كمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما يرتبط بها من استخدام غير مشروع للثروات الطبيعية بالمنطقة، ومن تجنيد للمرتزقة، فضلا عن إدارة أفضل لأوضاع ومستقبل اللاجئين، وتسوية قضايا ملكية الأراضي، وغيرها من القضايا التي تتصل بتأجيج النزاعات والحروب.

ولتحقيق ما تقدم، يتعين العمل من خلال استراتيجية متكاملة لبناء وتعزيز السلام على محورين، أحدهما يركز على الاحتياجات المباشرة للدولة المعنية، والثاني يتعامل مع احتياجات منطقة غرب أفريقيا من منظور إقليمي فرعي يعزز التعاون بين دول المنطقة في المجالات الأمنية والاقتصادية والتنموية، كما يعزز الدور الرائد الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد.

ولتعزيز قدرة الدول المعنية على الحصول على احتياجاها المباشرة. فإن استراتيجية بناء السلام يجب أن تنبع من رؤية ذاتية تقدمها الدولة لأولوياها واستراتيجيتها، وعلى نحو يتيح أفضل الفرص للتنسيق بين مختلف الأطراف المساهمة، ويهدف إلى تعظيم الاستفادة من الزخم السياسي ومن الموارد المتاحة، ونأمل أن تسهم لجنة بناء السلام بدور رائد في هذا الصدد. فقد أثبتت التجارب أن دعم بناء القدرات المؤسسية والبشرية والتشريعية في الدولة المعنية يمثل نقطة الانطلاق لتحقيق الاستقرار المستدام، وذلك بالتوازي مع إعادة تأهيل قطاعات الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والأمن. ومن هنا، يجب علينا إيلاء الاهتمام بتحقيق تقدم متوازٍ في هذين المجالين.

وأود هنا التأكيد على أن نجاح أية جهود إقليمية أو دولية سيظل رهناً باتفاق تلك الجهود مع خصوصيات وطبيعة الدولة محل النظر، وبتفادي فرض نماذج أو مفاهيم أو رؤى واتجاهات لا تأخذ بعين الاعتبار تلك الخصوصيات، وقد تفسر على أنها تمثل مسعى لفرض الوصاية على الدول، وبالتالي لا تسهم في تعزيز واستدامة السلام. وعليه، تصر مصر على أن يتسم منهج التعامل مع حالات واحتياجات الدول الخارجة من نزاعات بترسيخ مفهوم الملكية الوطنية لأنشطة ومفاهيم بناء السلام.

وإذ أنتقل إلى المحور الثاني المتعلق بتعزيز فرص الاستجابة للاحتياجات الإقليمية، فإننا نؤمن بأهمية تعزيز دور كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إنشاء نظام للأمن والتكامل القائم على احترام سيادة الدول على أراضيها، يشمل إجراءات لتأمين الحدود ضد تهريب الأسلحة والتجارة غير المشروعة بمختلف أنواعها. وقد استضافت مصر اجتماعاً على مستوى الخبراء الدوليين بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص للأمين العام لأفريقيا خلال الفترة ١٧-١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لبحث مكافحة ظاهرة الاستخدام غير المشروع للثروات الطبيعية في أفريقيا. كما يتعين أن تشمل رؤيتنا استحداث نظام للإنذار المبكر قادر على احتواء أي نزاع قبل وقوعه من خلال الاستفادة من المساعي الإقليمية الحميدة. واستكمال جهود إنشاء القوة الاحتياطية لحفظ السلام والانتشار السريع، وتعزيز التعاون في مجال تبادل الخبرات والدروس المستفادة في إدارة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إضافة إلى تعزيز التجارة البينية، وتسهيل انتقال المواطنين عبر الحدود لأغراض تنشيط التبادل التجاري والاجتماعي. وكل ذلك يستلزم دعماً قوياً من الأمم المتحدة ومن المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة من خلال تقديم المعونة الفنية والمالية والخبرات الضرورية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللاتحاد الأفريقي لتمكينهما من أداء مهامهما في هذا الصدد.

وختاما، فإن مصر تتمتع بعلاقات متميزة مع دول غرب أفريقيا، وتعمل على دعم قدراتها على تنفيذ أولوياتها واهتماماتها الوطنية، سواء من خلال الآليات الثنائية القائمة، كالصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، الذي يستعد حالياً لدعم برنامج إعادة الإدماج في ليبريا من خلال دعم إقامة المشروعات الصغيرة التي تستهدف تشغيل المقاتلين المسرَّحين، ومن خلال الإسهام في دعم برنامج إصلاح القطاع الأمني وبناء قدرات الشرطة الوطنية في ليبريا. وستظل مصر دائماً على استعداد لدعم جهود الأشقاء في غرب أفريقيا في سعيهم لتعزيز وبناء السلام الشامل والدائم تحقيقاً لتطلعات شعوبهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل السنغال، وأعطيه الكلمة.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسرني يا سيدي الرئيس وأنا أتقدم لكم بصادق تهنئتي أن أعرب لكم

عن مدى اعتزاز وفدي برؤيتكم تجلبون إلى مجلس الأمن طابع القيادة الأفريقية خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦، وهو شهر حافل بالتهديدات، ولا سيما الناجمة عن الاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط.

وإني إذ أكرر لكم الدعم الذي لا يفتر من صديقكم وأخيكم وزير الدولة الشيخ تيدياني غاديو، الذي لم يتمكن من الحضور بيننا اليوم لدواعي العمل الملحة، أودّ باسم وفدي أن أهنئكم وأن أهنئ من خلالكم بلدكم غانا العزيز على بلدي، على اختياركم موضوع المناقشة التي تجمعنا اليوم في توقيت جيد للغاية. وأود أن أنقل التحية والاحترام لوزيري خارجية قطر وكوت ديفوار، وللأمين العام في وزارة الدولة للشؤون الخارجية في غينيا، وللأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، وللممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، وأن أعرب عن تقديري لهم لإسهاماتهم الممتازة في هذه المناقشة. وأعرب عن امتناني لكم يا سيدي ولسائر أعضاء المجلس على إذنكم لي بأن أخاطبكم باسم بلدي السنغال.

بعد عقود من الاضطرابات المميتة التي ألّمت بعدد من البلدان في غرب أفريقيا، يبدو أن هذه المنطقة دون الإقليمية مؤخرا في سبيلها للعودة إلى السلام الاجتماعي. فاليوم نشهد هذه العودة إلى الأوضاع الطبيعية في ليبريا وفي سيراليون وفي غينيا-بيساو، التي بدا في وقت من الأوقات أنها وقعت فريسة لدوامة لا تنتهي من العنف. وعملية المصالحة الوطنية الآن آخذة في التجسد في كوت ديفوار، وهي بلد كان يُعرف بالود وكرم الضيافة والاستقرار. وهكذا تتمتع هذه المنطقة دون الإقليمية الآن بأوضاع مواتية تتيح للدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي أن يعين في نهاية المطاف على ترسيخ القواعد لعملية سلام وازدهار مشترك فعلي في غرب أفريقيا.

ولكي نحقق هذا الهدف النبيل، يجب أن نتخذ الخطوات التي تقتضيها هذه الحالة المواتية. وسأكتفي الآن بالإشارة إلى أربع من هذه الخطوات. الخطوة الأولى تتعلق بتوطيد تدابير بناء الثقة. ذلك أنه يلزم إيلاء اهتمام خاص لفعالية برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية الخارجة من براثن الصراعات، التي ما زال السلام قلقا وهشا فيها. وينبغي أن تشمل هذه الممارسة، بالقدر الممكن، إدماج العناصر المنتمية لمختلف الأحزاب في مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش. ولهذا أهمية خاصة لأن السلام لا يمكن أن يقتصر على مجرد وقف للقتال وإبرام لاتفاق. فالسلام فوق كل شيء يعني غرس الثقة المتبادلة وفض محاولات اللجوء إلى العنف. ومن الواضح أن تنفيذ هذه الاستراتيجية لا يمكن أن ينجح إلا بدعم كبير من الجهات المانحة الدولية ومشاركة كاملة من لجنة حفظ السلام الجديدة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة.

وتشمل الخطوة الثانية التعجيل بعملية التكامل. ويجب تعزيز الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء. والإنجازات التي تحققت في هذا المجال كثيرة ومشجعة، وتنعكس على صعيد الجماعة الاقتصادية في إطار وافٍ من الإجراءات القضائية والمؤسسية. ومن بين المنجزات الأخرى، أود أن أشير إلى المعاهدة المنشئة للجماعة وبروتوكولاتها المختلفة، وبخاصة البروتوكول المتعلق بآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن، الصادر في لومي في ١٩٩٩، والبروتوكول المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، الذي اعتُمد في داكار في ٢٠٠١.

ويجب أن يجري العمل على ترسيخ منجزات الجماعة من خلال حملة فعالة حتى تستوعب شعوب المنطقة دون الإقليمية المثل العليا للجماعة حتى تمتثل جميع الدول دون إبطاء لنص قواعد الجماعة وروحها. وفي هذه الحملة دور حاسم يؤديه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

الخطوة الثالثة هي تعزيز مترادفة الأمن والتنمية. ويحتاج الأمر إلى نضال أقوى للتعامل مع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فتداول هذه الأسلحة بصورة غير قانونية يشجع على ظهور العصابات الإجرامية، سواء منها المحلية أو الأجنبية، التي تقوض أفعالها الشريرة أسس الدول ذاتها وتضعف الدول الوليدة الهشة قيد الإنشاء.

وأود الإشارة في هذا الموضوع إلى الخطر الذي يشكله المرتزقة، وهم ظاهرة أدانها وزير الدولة غاديو بشدة في هذه القاعة ذاتها خلال مناقشة مفتوحة لهذه المسألة منذ أقل قليلا من ثلاث سنوات (انظر S/PV.4720). ولدرء الخطر الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ومستخدموها، اعتمدت الجماعة الاقتصادية في عام ١٩٩٨ الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، الذي أصبح الآن اتفاقية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخيرتها وغيرها من المواد ذات الصلة، وذلك بدعم من برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، وهو يفيد من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يزال دعم المجتمع الدولي لهذا البرنامج ضروريا لتحسين هذا القطاع الحيوي لأمن المجتمع.

واليقين أن الفقر يسبب العنف، كما يتبين في صورة شباب غرب أفريقيا المفزعة التي لا تحتمل، وقد غلبهم اليأس وأجبرهم على الإبحار في مياه الأطلسي على قوارب مرتجلة يلتمسون حياة افتراضية أفضل. فبالنسبة للكثيرين منهم، تنتهي المغامرة بمأساة. وفي هذه الظاهرة المحزنة تذكير لشركائنا بضرورة إقامة تعاون أكثر فعالية مع غرب أفريقيا لإقناع الشباب بأن الحياة جديرة بأن يعيشوها في بلداهم أيضا، وهي على هذا القدر من الثراء بالإمكانيات الاقتصادية.

وأخيرا، تتعلق الخطوة الرابعة بتوطيد دعائم الديمقراطية وسيادة القانون. ويجب مواصلة بذل الجهود على الصعيد الحكومي للمضي في تطوير ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون. ويجب أن تشارك في هذه المحاولة المقدسة جميع قطاعات الحياة الوطنية، وبصفة أساسية المدارس والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وصناع الرأي ووسائط الإعلام.

وفيما يتعلق بوسائط الإعلام، يلزم تدريب الصحفيين بشكل أفضل ويجب إنشاء لجان للأخلاقيات لتجنب نشوء حالة يؤدي فيها انعدام المسؤولية أو الإهمال إلى خلق التوتر أو الصراعات، وما يترتب عليها من آثار مدمرة. و ينبغي أن يكون النظام القضائي من بين المشاركين الآخرين في توطيد الديمقراطية وسيادة القانون، على أن يتسم بالحرية والاستقلال، في مجتمع يمكن فيه للمواطنين الذين يعتقدون أن حقوقهم تنتهك أن يلجأوا لأمين للمظالم أو لوسيط حكومي، وذلك في بيئة تتعايش فيها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتتمتع بالاستقلال التام.

إن تطبيع الأوضاع السياسية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لا يجوز اعتباره ظاهرة لا رجعة فيها – بل العكس هو الصحيح. وإذا نظرنا في حالة غينيا – بيساو، وهي حالة تقليدية، يمكننا أن نرى أن الافتقار إلى دعم المجتمع الدولي في لحظة حاسمة كان البلد يحتاج فيها إلى توطيد منجزات السلام بسرعة، أدى إلى عودة شياطين العنف. وهذا أحد الثوابت التي تنطبق على جميع البلدان الخارجة من صراع أو أزمة، سواء كانت في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية أو في أي مكان آخر في أفريقيا، أو في أجزاء أخرى من العالم.

وأكرر الإعراب عن تهانئي القلبية لكم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة المهمة. وأعبر عن أملي في أن تساعد مبادرتكم على إثارة الوعي فيما يتعلق بتوطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل البرازيل، وأعطيه الكلمة.

السيد تراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الغانية على دعوتها لعقد هذه المناقشة المفتوحة التي جاءت في أوانها بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا، وهو موضوع يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لبلدي. وأود أن أتوجه إليكم بأحر تهانئنا سيدي الوزير نانا إكوفو – أدو، وأنتم تترأسون هذه الجلسة.

كما أدين بالامتنان للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، أحمد ولد عبد الله، وللأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، محمد ابن شامباس على بياناتهما المفيدة.

يعقد مجلس الأمن هذه الجلسة لمعالجة موضوعين يتسمان بأهمية خاصة لنا جميعا: بناء السلام وأفريقيا. ولطالما اعتبرت البرازيل أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق في حالات ما بعد الصراع إلا عن طريق التنفيذ المبكر لتدابير محددة تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية.

إن من مصلحة المجتمع الدولي أن يسهم في توطيد السلام في غرب أفريقيا. ذلك أن تحقيق السلام والأمن والتنمية لا يعد فحسب حيويا بالنسبة لشعوب المنطقة بل إنه يساعد أيضا في نشر التقدم إلى مساحة أوسع في القارة. وفي ضوء هذا، تعتبر البرازيل أن منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي تضم بلدانا من غرب أفريقيا وأمريكا الجنوبية، أداة قيّمة في تعزيز السلام والتنمية وفي النهوض بتعاون أوثق فيما بين البلدان على جانبي المحيط.

في السنوات الأخيرة، تورطت بلدان في غرب آسيا في عدد من الصراعات. ومع ذلك، فاليوم، وبفضل عودة السلام، يمكن لليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو أن تتطلع إلى التمتع بالنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي؛ كما أن كوت ديفوار تبذل قصارى جهدها للعودة إلى الحكم الدستوري.

إلا أن الاستقرار في تلك البلدان ما زال هشا، ويتطلب الدعم المتواصل. ولهذا السبب، ينبغي الإبقاء على مختلف بعثات الأمم المتحدة في المنطقة وتدعيمها، وينبغي أن يتمخض التعاون فيما بينها عن فتح عملية جديدة ودينامية لمعالجة المسائل العابرة للحدود. وبدون إهمال الاحتياجات الإنسانية والأمنية المباشرة، فإن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة تتمثل في دعم المبادرات الطويلة الأجل في غرب أفريقيا، والتي يمكن أن تسفر عن ”دورة ميمونة“ من الاستيعاب الاجتماعي – السياسي، والتنمية المستدامة والسلام، بما يتفادى الانتكاس إلى العنف وعدم الاستقرار السياسي.

وذاك الجهد الطويل الأجل لا بد من استناده إلى فهم أن التنمية لا تكون مستدامة ما لم تعالج الأسباب الجذرية للصراع، كما ورد بالتفصيل وعن صواب في الورقة المفاهيمية التي أُعدت لهذه المناقشة (S/2006/610).

إن البلدان في غرب أفريقيا تحتاج إلى خلق بناء القدرات وتعزيزها، الأمر الذي يعد أساسيا لبناء اقتصاد مزدهر ومستقر. وفضلا عن ذلك، ينبغي تشجيع التعاون فيما بين البلدان المتجاورة. وفي رأينا أن هناك، على المدى القصير، مسألتين مترابطتين تستحقان اهتماما خاصا: خفض معدل البطالة بين الشباب، ووضع برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولإصلاح قطاع الأمن.

إن البطالة تحرم الشباب من مصدر مشروع للدخل، وتجعلهم فريسة لأباطرة الحروب في صراعاتهم التافهة وإن كانت دموية. والاستثمار والتجارة الخارجيين يمكن أن يساعدا في إعادة المنطقة إلى مسار التنمية. ويجب أن يكون لدى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج موارد يعول عليها في جميع مراحلها، وينبغي، عند نشر عملية ما لحفظ السلام، أن تعتمد على موارد مقررة للتمويل. ومن الأهمية بمكان منع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، الذي تستخدم عائداته في إذكاء الحروب. وعملية كيمبرلي تدلنا على طريق التقدم في هذا المجال.

ولجنة بناء السلام المنشأة حديثا، تمثل أداة مهمة لدعم توطيد السلام في غرب أفريقيا. ونحن سعداء لأن حالة سيراليون سينظر فيها في إطار التشكيل الذي وضعته اللجنة لبلدان محددة. لقد أنشئت هذه اللجنة لحشد الموارد والدعم، من أجل معالجة المشاكل التي تعترض البلدان في عملية إعادة البناء. وعمل اللجنة بشأن سيراليون سيقودنا بالتأكيد إلى فهم أفضل للديناميات الإقليمية واحتياجات بلدان أخرى في المنطقة.

وبالنسبة لغرب أفريقيا، ترى الحكومة البرازيلية أن غينيا – بيساو تستحق اهتماما خاصا. لقد كافح ذلك البلد من أجل تحقيق الاستقرار، ولكن حالته ما زالت هشة. ونقص النمو الاقتصادي يظل مصدرا للقلاقل، ومؤسسات الدولة في أمس الحاجة إلى الدعم والتعزيز. وينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء، أن تدلل بإجراءات عملية – وهو ما تحاوله البرازيل – على تضامنها مع غينيا – بيساو. كما أن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومنتدى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، يساعدان أيضا ذلك البلد بمشاريع نأمل في أن يكون لها أثر إيجابي ومباشر على السكان.

ومن المهم أن يواصل المجلس استعراضه الربع سنوي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، وأن ينظر في توسيع نطاق ولايته. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الاستثمار بمزيد قليل من الوقت والمال في غينيا – بيساو الآن سيعفيها من المعاناة في المستقبل، ويلغي الحاجة إلى العودة بعد خروج متعجل.

وتود البرازيل أن تشيد بمساعي الاتحاد الأفريقي في غرب أفريقيا. وأود أيضا أن أهنئ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهودها التي لا تعرف الكلل، في سبيل الدفاع عن السلام والتنمية في المنطقة. وأود، على وجه الخصوص، أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي لقرار تحويل الوقف الاختياري للأسلحة الصغيرة إلى اتفاقية ستكون بمثابة إطار موثوق به للعمل. ونشيد بنفس القدر بالإسهام المقدم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في صياغة الاتفاقية.

إن بلدي يهتم اهتماما خاصا بتنمية أفريقيا، وهي المصدر الأصلي لغالبية سكان البرازيل. والإدارة الحالية للرئيس لولا تولي أولوية عليا لتعزيز العلاقات مع القارة الأفريقية. ونحن ملتزمون بدعم جميع المبادرات الهادفة إلى جعل بلدان غرب أفريقيا مزدهرة ومستقرة.

وأعتقد أن هذه المناقشة توفر دليلا إضافيا على الدور المهم والنشط الذي تضطلع به غانا في بناء السلام في المنطقة. وكما قال الرئيس لولا في ترحيبه بالرئيس جون كوفور بمناسبة زيارته الأخيرة للبرازيل، فإن غانا،

”منذ عقود مضت تعكف على كتابة صفحة رئيسية في الملحمة الأفريقية. والكفاح البطولي الذي خاضه كوامي نكروما ضد الاستعمار، ومن أجل حق أفريقيا في تقرير مصيرها، كان مصدر إلهام للقارة وللعالم. إن الكثير من البرازيليين رأوا في ذلك المثال ما يعبر عنهم“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الهند، وأعطيه الكلمة.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أشترك في هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع توطيد السلام في غرب أفريقيا. وهذه المبادرة التي تقدمت بها الرئاسة الغانية لمجلس الأمن مبادرة حسنة الوقت وهادفة ونرحب بها. وهي مبادرة متوقعة من دولة دأبت على تقديم مساهمات قيمة لتحقيق السلم، لا في منطقتها فحسب، وإنما أيضا على الصعيد الدولي. ويسرني شخصيا ويسر بلدي عظيم السرور أن أتوجه بالكلام إلى وزير خارجية غانا الذي يترأس أعمال المجلس اليوم، بالنظر إلى ما بيننا من علاقات ثنائية وثيقة تقليدية و معرفتنا للحكمة والبصيرة اللتين يضفيهما دائما نانا أكوفو – أدو على أي محفل دولي يتفضل بالوجود فيه. وقد طلب مني وزير الدولة للشؤون الخارجية، أناند شارما، أن أنقل إليكم، سيدي، تحياته وأطيب تمنياته الشخصية.

وتوفيرا للوقت، لن أتقيد بكامل نصي المكتوب.

لقد أوضح تاريخ الصراع في غرب أفريقيا أنه يمكن فرض الاستقرار لفترة من الزمن بقوة السلاح والاشتراك القائم على التصميم من جانب العالم. ولكن التاريخ يبين لنا أيضا أن هذا الاستقرار يكون في أحيان كثيرة قصير الأجل. فالسلم الذي يتحقق بقوة السلاح يكون في أغلب الأحيان، وفقا لما ذكره الأمين العام، حالة مستقرة ولكنها هشة.

والواقع أن الدراسات الأخيرة للبنك الدولي تؤكد أن البلدان التي عانت من الصراع في الماضي القريب من المحتمل أيضا أن ترى عودة الصراع من جديد، و تبلغ نسبة خطر انزلاق البلد إلى الصراع في غضون السنوات الخمس الأولى بعد نهاية الصراع ٥٠ في المائة تقريبا.

ويزيد من سوء هذه الإحصائية التي تثير القلق أن الصراع المسلح يزيد حتميا من الإنفاق العسكري في البلدان المعنية. ولا يقلل هذا الإنفاق من وجوه الإنفاق العام الأخرى فحسب، وإنما يفوق أيضا على الصعيد العالمي الإنفاق على المساعدة الإنمائية الدولية. وعلاوة على ذلك، وفي ظل النظام الاقتصادي الدولي الحالي فإن المزايا التي تحققت عن طريق توليد فرص العمل في أجزاء من أفريقيا قد تبددت بسبب التدفقات السلبية للموارد، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، وشرك الدين. أي أن الأحوال العالمية تجعل من المحتمل أن تستمر دورة الصراع – السلم – الصراع المفرغة. وعلى ذلك فإن إيجاد السلم قلما يكفل أن يكون ذلك السلم مستداما.

والمسألة التي تستأثر بجل اهتمام العالم اليوم هي كيف يتسنى التوصل إلى سبل لتوطيد السلم. وبعبارة أخرى كيف يمكن أن تمنع المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة الدول الخارجة من صراعات قديمة من أن تنزلق إلى حالات صراع جديدة؟ ونتفق في هذا الصدد على أنه لا بد لنا من أن نعزز النمو الاقتصادي المستدام والمنصف والذي يرمي إلى توفير العمالة، والذي هو جزء لا يتجزأ من عملية بناء السلم الدائم. ويتعين إدارة الجهود الهادفة إلى تحقيق هذه الأهداف على الصعيد المؤسسي، وينبغي أن يكون الدافع وراءها دوليا. وهذا هو الجانب الذي يضفي الأهمية على لجنة بناء السلام المنشأة حديثا.

ونرى أن منع الصراع يجب أن يتضمن جهود عمليات المنع التي تتضمن الرد على الأزمات الآنية والملحة، عن طريق الدبلوماسية الوقائية والوقاية الهيكلية التي تقتضي اتخاذ تدابير وقاية هيكلية طويلة الأجل، لمنع نشوء الأزمات أو لمنع نشوبها من جديد. وغالبا ما يتضمن الجانب الأخير التزاما طويل الأجل بمساعدة البلدان الضعيفة والفقيرة على تنمية مواردها البشرية والمؤسسية عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية. وفي حين يركز بناء السلام على منع نشوء الأحوال التي تعزز الصراع، تركز التنمية على الأحوال الهيكلية

التي تمنع حدوث النمو والإنصاف وبذلك توفر أرضا خصبة للصراع. ويجب أن يكون حفظ السلام وبناء السلام جزءا من عملية مستمرة واحدة، إذا أريد لحفظ السلام أن يكلل بالنجاح.

وتبين الدراسات، بما يثير الاهتمام، أن التدخلات العسكرية في المناطق التي تسودها الصراعات تكون في واقع الحال أكثر تكلفة من النهج الوقائية. وتشير التقديرات إلى أن المجتمع الدولي أنفق ما يقرب من ٢٠٠ بليون من الدولارات على سبعة تدخلات رئيسية في التسعينات، في حين يقدر أن النهج الوقائي الناجح كان يمكن أن تكون تكلفته أقل بما يقرب من ١٣٠ بليونا من الدولارات.

وتكون السياسات الاقتصادية الكلية السديدة التي تعزز النمو المستدام القائم على العمالة أساسية لاتباع نهج وقائي ناجح طويل الأجل. ويؤدي الإنفاق على برامج القطاع الاجتماعي للحد من الفقر، والتعليم - ولا سيما تعليم النساء - والتحصين، وخدمات الصحة الأساسية، والهياكل الأساسية إلى تهيئة الأحوال اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام.

وفي ذلك الصدد، أود أن أقول إن المجتمعات النامية، كمجتمعاتنا لا تعيش على الخبز وحده، وإنما تعيش بالمثل على التضامن. وقد شطبت الهند وغيرها ديون البلدان الفقيرة السبعة الأكثر مديونية. وستواصل الهند مبادراتها الاقتصادية والعلمية مثل حركة النهج التقني - الاقتصادي لأفريقيا - الهند التي تنطوي على تقديم ائتمان تساهلي قدره ٥٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى عمليات لنقل التكنولوجيا، إلى بلدان في منطقة غرب أفريقيا؛ وزيادة التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا؛ وبعثة الاتصال بالسواتل والألياف البصرية لكامل القارة الأفريقية التي أعلنها رئيسنا.

وثمة عماد أساسي آخر لعملية التحول الاقتصادي وهو وضع آليات فعالة لإنهاء التوترات الاجتماعية الناشئة عن تركة الصراعات. وتتضمن هذه الآليات إعادة التأهيل والمصالحة والتعمير. وتتضمن أيضا إقامة مؤسسات موثوقة للحكم؛ وهياكل سياسية مستقرة، بما في ذلك الأحزاب السياسية؛ ووضع استراتيجيات موثوقة للتعبئة الفعالة للموارد البشرية والمادية. ومن ثم يجب ألا تعمل لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن وحده فحسب، وإنما يجب أيضا وفي المقام الأول أن تأخذ في الحسبان مدخلات من هيئات أخرى للأمم المتحدة، وأن تعمل تحت التوجيه العام للجمعية العامة. ويجب تشجيع التنسيق والتشاور الفعالين مع المجموعات والمنظمات الإقليمية، كجزء من ذلك الجهد.

وثمة عنصر أساسي آخر لتوطيد أركان السلام وهو وضع إطار استراتيجي قطري عام للتصدي لعمليات الإنعاش والتعمير بعد الصراع. والعنصر الحاسم الأهمية هنا هو الملكية الوطنية، كما أوضح العديد من المتكلمين من قبل. وهذا هو الرد العملي الوحيد على مشكلة عملية الطابع. وقد يلزم من حين إلى آخر، من أجل كفالة امتزاج حفظ السلام مع بناء السلام، العمل بدون وجود سلطة وطنية واضحة التحديد. بيد أن من الأهمية الأساسية، على الرغم من ذلك، احترام الملكية الوطنية الوليدة عن طريق مبادئ توجيهية واضحة للتحقق من آراء المجتمع المدني وممثلي المجتمع المحلي واحترام هذه الآراء.

وبهذا انتقل إلى الحكم الرشيد. تكتسي المؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية القوية بالأهمية الأساسية لتحول المجتمعات. وبدون القوانين المشروعة، لا يمكن أن يكون هناك وجود فعال للعدالة؛ وبدون المعايير الدنيا للمساواة الاجتماعية، لا يمكن ضمان مبادئ العدالة والإنصاف. وهكذا فإن من الأهمية الأساسية أن تقوم المؤسسات الدولية التي تنصح البلدان المتلقية للمساعدة بالحكم الرشيد بممارسة هذا الحكم. ولقد أشار المتكلمان اللذان سبقاني في الكلام إلى قصص نجاح في بلدان مثل ليبريا، وسيراليون، وغينيا -

بيساو. ونحن نشارك في غينيا – بيساو، وإلى حد ما في سيراليون. ولكن من المهم أيضا أن ننظر في الماضي القريب. وهنا يجد المرء – وسأعطي على ذلك مثالا من غرب أفريقيا – أن سيراليون التي انهارت في حرب أهلية في ١٩٩٠ كانت تحت برنامج واسع النطاق لصندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٨. وعندما اندلعت الحرب الأهلية من جديد، كانت سيراليون قد قضت ٨٣ في المائة من تلك الفترة تحت برنامج لصندوق النقد الدولي. ولهذا فإن من الأهمية الأساسية المطلقة إصلاح المؤسسات الدولية ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، من أجل زيادة صوت البلدان النامية ومشاركتها.

وأخيرا، من الأهمية الأساسية تنفيذ عملية توطيد السلام على عدة مستويات. وعلى أحد المستويات، ستنفذ لجنة بناء السلام ولايتها المتمثلة في اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والإنعاش بعد الصراع، وستكفل التمويل الذي يمكن التنبؤ به، وتضع أفضل ممارسات للتعاون فيما بين مختلف العوامل الفاعلة والمستفيدين ذوي الصلة. وعلى صعيد آخر، تكون المبادرات الإقليمية الفعالة أساسية الأهمية. وفي هذا الصدد، نؤيد تمام التأييد جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في تعاونهما لعلاج المسائل المتصلة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا. وأخيرا، هناك الصعيد الوطني، حيث يكون من الأساسي أن تدعم المؤسسات الدولية والشركاء الدوليون جهود البلدان الخارجة من الصراع عن طريق المعونة التي تقدم بشروط تساهلية جدا؛ وإلغاء الديون؛ والمساعدة فيما يتصل بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ واستراتيجيات توليد العمالة؛ وتقديم التكنولوجيات المناسبة. ولا يمكن أن يكون توطيد السلام فعالا ودائما إلا عن طريق الإجراءات المتكاملة على جميع تلك المستويات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الهند على محاولته احترام قاعدة الأربع دقائق.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد امبارك (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وإننا على ثقة بأنكم شخصيا وكممثل لبلدكم ستقومون بدور مميز في إدارة وإنجاح أعمال هذا المجلس. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم لسلفكم، الممثل الدائم لفرنسا، بالشكر على الجهود التي بذلها كرئيس لمجلس الأمن خلال الشهر المنصرم.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أنضم إلى الزملاء الذين تحدثوا قبلي بتقديم الشكر للسيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي ألقى بيانا هاما اليوم أمام المجلس، وللسيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة غرب أفريقيا، وللسيد شامباس، المدير التنفيذي للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، اللذان شاركا بفعالية في مناقشات هذا البند.

إنني أتكلم الآن نيابة عن الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، السيد عبد الرحمن محمد شلقم، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة الهامة، وكلفني بأن أعرب عن التقدير والامتنان لبلدكم الصديق غانا وللجهود التي بذلتموها من أجل مناقشة المجلس لهذا البند المعنون ''توطيد السلام في غرب أفريقيا''.

ومشاركة بلادي في مناقشة هذا البند تعكس مدى اهتمامها ورغبتها في دعم وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل إرساء الأمن والسلم والاستقرار في دول غرب أفريقيا: كوت ديفوار، سيراليون، ليبريا، غينيا – بيساو، وهي بلدان شقيقة ترتبط حكوماتها وشعوبها بعلاقات ثنائية مميزة مع بلادنا، إلى جانب اندماج بلداننا في منظمة إقليمية واحدة هي الاتحاد الأفريقي الذي كان لبلادي دور أساسي وفعال في إخراجه إلى حيز الوجود. وقد ثبت أن الاتحاد الأفريقي أدى دورا أساسيا في معالجة العديد من مشاكل القارة، ومنها منطقة غرب أفريقيا.

إن مناقشة هذا البند تكتسي أهمية خاصة، وذلك بالنظر إلى خطورة الصراعات الداخلية المدمرة التي عصفت بعدة دول في هذا الإقليم، ولا سيما في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو، وهي صراعات نتج عنها فقدان تلك الدول لسيطرتها على معظم المؤسسات الوطنية. وقد أودت الصراعات المسلحة في تلك البلدان بحياة أعداد مهولة من المدنيين الأبرياء، فضلا عن تدمير الممتلكات والبنية التحتية، ونزوح وتشريد مئات الآلاف من سكان هذه الدول، واستغلال غير مشروع للموارد الطبيعية، الأمر الذي انعكس سلبا على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تكتسي هذه المناقشة أهمية أخرى، وهي أنه بعد مرور ما يقرب من عقد من الصراعات الداخلية في تلك البلدان، استطاعت القيادات الوطنية أن تصل إلى اقتناع بأن اللجوء إلى الوسائل السلمية هو أفضل وأقصر الطرق إلى حل هذه الصراعات.

وقد أولت بلادي أهمية كبيرة، وبذلت جهودا مكثفة على كافة المستويات، ولا سيما على مستوى القيادة، وعلى المستوى الوزاري، من أجل إيجاد حلول للصراعات التي عصفت بدول هذه المنطقة، كما انضمت إلى الجهود الدولية والإقليمية في هذا الصدد، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مؤتمر التبرعات الذي عقد في فريتاون تحت إشراف الأمم المتحدة في مطلع عام ٢٠٠٢؛ والمشاركة في المبادرة المشتركة لإعادة إعمار سيراليون التي عقدت بطرابلس (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، وأنشئ بموجبها صندوق مشترك لتنفيذ مشاريع الإعمار في سيراليون، قدر رأسماله بـ ٢٤ مليون دولار؛ والمشاركة في الإشراف على تدمير الأسلحة والذخيرة في سيراليون (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، وهي خطوة هامة لإنهاء الحرب الأهلية في ذلك البلد.

وبلادي تثمن الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي أثمرت عن إنشاء عمليات حفظ الأمن والسلم في عدد من دول منطقة غرب أفريقيا. ونحن متفائلون بالتطورات السياسية التي تجري في هذه البلدان، والمتمثلة في الانتقال التدريجي من مرحلة الحرب والصراع إلى مرحلة إرساء الأمن والاستقرار وإعادة البناء والتعمير.

وفي هذه المناسبة، ينبغي أن نتوجه بالشكر للسيد الأمين العام على اهتمامه الكبير بالمشاكل التي تمر بها القارة الأفريقية، وخاصة بلدان غرب أفريقيا. ونحن نشاطره الشواغل التي عبر عنها اليوم في كلمته أمام هذا المجلس، ولا سيما إشارته إلى مسألة ضعف أساليب الحكم التي لم تمكن هذه الدول من الاستفادة بالشكل الأمثل من مواردها الطبيعية. ومع ذلك، يحدونا الأمل في أن يتعزز السلم والأمن يوما بعد يوم في هذه البلدان، رغم المحاذير التي أشار إليها الأمين العام.

ونرى أن تحقيق الأمن والاستقرار بصورة دائمة يتأتى من خلال تقوية دور المؤسسات الوطنية، لا سيما في مجال الأمن، وتعزيز الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحل مشاكل المشردين والمهجرين، وإدارة الموارد الوطنية بمسؤولية وشفافية، ووضع آلية لحل النزاعات وإدارتها، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات قبل حدوثها، ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة التي تسهم في تجنيد الشباب في الصراعات المسلحة، والعمل على تكثيف الجهود الدولية لتوفير الموارد والمساعدات المالية والفنية لتنفيذ مشاريع تدعم السلم والاستقرار والتنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود من قبل جميع الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية لإنجاح هذه العملية.

وفي الختام، أؤكد لهذا المجلس الموقر أن بلادي على استعداد للإسهام بشكل إيجابي في تحقيق السلم والاستقرار الدائمين ليس في منطقة غرب أفريقيا فحسب، وإنما في كافة أرجاء القارة الأفريقية، حيث أن تعزيز الأمن والاستقرار في

هذه القارة يأتي على رأس أولويات السياسة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية.

نشكركم سيدي الرئيس مرة أخرى على منحنا هذه الفرصة للتكلم أمام المجلس الموقر ونأمل أن تسفر مناقشة هذا البند عن قرارات تعزز الأمن والاستقرار في دول غرب أفريقيا الشقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل سيراليون، وأعطيه الكلمة.

السيد راو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يشارك المتكلمين في الترحيب بكم في نيويورك لترؤس هذه المناقشة بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا، التي لا تزال في عداد أكثر مناطق العالم اضطراباً من حيث السلم والأمن. ونأسف لأن وزير خارجيتنا لم يتمكن من حضور هذه الجلسة الهامة والمشاركة فيها لأسباب طارئة.

وقد لاحظنا أن كل المتكلمين في هذه المناقشة تقريباً أشاروا إلى بلدي، سيراليون، بمن في ذلك وقبل دقائق زميلَيّ ممثل الهند الدائم وممثل الجماهيرية العربية الليبية. ونحن نشكر كل من أقر بالتقدم الذي حققناه ربما ليصبح بلدي نموذجاً للتعافي بعد الصراع.

ونظراً لضيق الوقت، سأعمل جاهداً على تلخيص بياني هذا.

إن حفظ السلام عنصر لا غنى عنه، إلا أنه ليس العنصر الوحيد في عملية تهيئة الظروف لسلام دائم في غرب أفريقيا. ونرى أن حفظ السلام يجب أن ينظر إليه بالترادف مع بناء السلام، الذي أصبح مرادفاً لتوطيد السلام. وفوائد السلام سوف تُهدر ما لم يقترن حفظ السلام ببرنامج شامل من إجراءات توطيد السلام. ولجنة بناء السلام التي أنشئت مؤخراً، والتي أشارت الوفود إليها اليوم، تمثل إقراراً بضرورة البناء على الأسس القوية التي أرساها حفظة السلام، ولا سيما في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونحن ممتنون لأن سيراليون إحدى بلدين في مرحلة ما بعد الصراع على جدول أعمال تلك اللجنة، ونأمل أن تنظر اللجنة في المستقبل غير البعيد في إدراج الجمهوريتين الشقيقتين غينيا - بيساو وليبريا، وهما في مرحلة التعافي من صراع عسكري مدمر، في جدول أعمالها.

وهذا الصباح، استمعنا إلى آراء عديدة بشأن ما يعنيه توطيد السلام. ونرى أنه ينبغي ألا يُنظر إلى توطيد السلام باعتباره جهداً يرمي إلى ضمان عدم انجراف بلادنا في الصراع مرة أخرى. فالهدف الأساسي لتوطيد السلام، في رأينا، ينبغي أن يتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. وهذا ينطوي على حشد الموارد للتعمير الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك بالطبع تصليح الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والأضرار المؤسسة الناجمة عن الصراع. إن توطيد السلام، من وجهة نظرنا، ممارسة تنموية لا بد من النظر إليها ومعالجتها في سياق برامجنا لتخفيف الفقر في المنطقة دون الإقليمية.

إننا نعتبر الجماعة الاقتصادية أداة مهمة وفعالة لتوطيد السلام، فضلا عن حفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية. ورغم قلة موارد الجماعة الاقتصادية اللوجستية وغيرها، فإنها برهنت بالفعل، عن طريق فريق الرصد التابع لها، على قدرتها على المساعدة في حفظ السلام. من ينسى، على سبيل المثال، الدور الهام الذي اضطلع به فريق الرصد في سيراليون قبل انتشار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام؟ ونلاحظ أيضا أن مجلس الأمن نفسه قد أثنى على فريق الرصد وعلى الجماعة الاقتصادية على ما أنجزاه. كما اتخذ قرارا لم يسبق له مثيل، بموجب الفصل السابع من الميثاق، ليفوض الجماعة الاقتصادية بتطبيق حظر على الأسلحة ضد الزمرة المتمردة في سيراليون في عام ١٩٩٧.

الجماعة الاقتصادية تحتاج إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي حتى تحقق هدفيها الأوليين المتمثلين في التعاون الاقتصادي والتكامل بهدف كفالة التنمية المستدامة في الدول الأعضاء فيها. ونهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يعززا علاقاتهما مع الجماعة الاقتصادية ووكالاتها المتخصصة وبرامجها.

ولئن كانت من مسؤولية كل دولة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك دولتنا، رسم وتنفيذ السياسات والبرامج الهادفة إلى توطيد السلام والتنمية المستدامة، فإننا نؤمن بشدة بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يمكن أن يقدما مساهمة جمة لجهودنا بطرق شتى أولها، حشد الموارد، بصفة ذلك مهمة عاجلة، دعما للتعمير والبرامج الإنمائية الطويلة الأمد في بلدان المنطقة دون الإقليمية، التي يعتبر معظمها، بما في ذلك سيراليون، من أقل البلدان نموا في العالم؛ والاعتراف بالصلة بين استئصال الفقر والتنمية المستدامة وصون وتوطيد السلام والتجاوب مع تلك الصلة؛ والاعتراف بالصلة بين توطيد السلام وتنفيذ المبادئ الإرشادية والالتزامات المتفق عليها في التبادل التجاري الدولي والتمويل من أجل التنمية، بما في ذلك تخفيف الديون.

وكما شهدنا، ظلت الصراعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية تتفاقم بفعل التحركات غير المشروعة عبر الحدود للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة الخاصة بها، وكذلك المرتزقة. وقد أشار إلى ذلك كثير من المتكلمين، بمن فيهم زميلي ممثل السنغال. بل إن السلام المحقق بشق الأنفس في بلدان مثل سيراليون مهدد بمخاطر التدفقات المتزايدة من هذه الأسلحة. وإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يمكن أن يساهما بفعالية في توطيد السلام في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية بتكثيف جهودهما أيضا للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي دمرت الموارد البشرية والطبيعية للمنطقة دون الإقليمية.

وأعتقد أنه لمن المخجل أن ينهار مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في الشهر الماضي. كما أصبنا بخيبة أمل من أن مجلس الأمن، بعد المناقشة التي أجراها مؤخرا لموضوع الأسلحة الصغيرة (انظر S/PV.5390) ، لم يعتمد أي قرار بشأن المسألة. هذه الحقائق لا تبشر بالخير لجهود توطيد السلام في منطقة الجماعة الاقتصادية دون الإقليمية ، الغارقة بتلك الأسلحة الفتاكة غير القانونية. لكننا نثق بأن تغييرا في التفكير سيحدث عندما تعرض القضية على المجلس مرة أخرى.

وريثما يتم ذلك، نتطلع إلى اعتماد مشروع البيان الرئاسي الذي سيصدر في ختام هذا الاجتماع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سيراليون والمتكلمين السابقين على تقيدهم بقاعدة الأربع دقائق.

المتكلم التالي ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية وأعطيه الكلمة.

السيد شدرتون متوس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يسرنا، سيدي، أن نراكم تترأسون عمل مجلس الأمن. إن بلدكم، غانا، كان في الطليعة في تاريخ التحرر وتوطيد أركان أفريقيا كمنطقة مؤلفة من دول حرة.

التزامنا بالعدالة الاجتماعية الدولية وإحساسنا بالتضامن مع أشقائنا وشقيقاتنا في غرب أفريقيا يدفعنا إلى دعم المبادرات والبرامج الرامية إلى تحسين التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، لا لاستئصال الأسباب الحقيقية أو المحتملة للحرب فحسب، بل أيضا لتوطيد السلام في المنطقة: السلام الذي يحمل ثمار الحرية والنمو والعدالة — وبالعكس، في حلقة خيرة.

السلام الدائم والتنمية المستدامة مصطلحان يكمل أحدهما الآخر ويشتمل كل منهما على الآخر. إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، في عمليتها التاريخية للتغيير الديمقراطي الدستوري والاجتماعي، رسخت ووسعت علاقاتها مع أفريقيا استنادا إلى سياسة خارجية تستمد قوتها من جذورنا الأفريقية لتطوير مجتمع متعدد الطوائف ومتعدد الثقافات. الخطب الرنانة بالنسبة إلينا تجاوزتها الأحداث. وفي السنوات الأخيرة قام رئيس الجمهورية هوغو شافيز وغيره من المسؤولين الفنزويليين الرفيعي المستوى بزيارات متكررة لأفريقيا. وحتى الآن ازداد بأكثر من الضعف عدد سفاراتنا في القارة؛ واستحدثنا وحدة داخل وزارة خارجيتنا، يترأسها نائب وزير، تتعامل حصرا مع تلك القارة الشقيقة الصديقة. وقد تجلى الالتزام العقائدي والسياسي والروحي ذاك بمشاركة رئيس دولتنا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في بجول.

لقد تحركنا إلى الأمام في تطبيق مبدأي التضامن والتكاملية من خلال الإجراءات المثمرة الملموسة، مثل التوقيع على اتفاقات التعاون مع بنن والسودان وغامبيا وليبيا ومالي، ومن خلال التدابير الرامية إلى دعم مشاريع محددة في بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر. وعملنا يدا بيد مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لدعم جهود بنن وبوركينا فاسو وتوغو والرأس الأخضر والسنغال والكاميرون ومالي وموزامبيق والنيجر. وتشمل الأمثلة الأخرى تقديمنا الدعم لبرنامج المرأة والشباب في منطقة السهل؛ وإبرام اتفاقات تعاون في ميدان الطاقة مع السنغال ومالي؛ وتنفيذ مشاريع التعليم والصحة الثلاثية بين فنزويلا وكوبا وأفريقيا التي سيبدأ تشغيلها في نهاية هذه السنة. وأنشأنا في فنزويلا مؤسسات من قبيل: دار الصداقة الأفريقية، التي شيدت في منطقة تقطنها مجموعة سكانية كبيرة أفريقية الأصل؛ ومركز دراسات إقليمي للتراث التاريخي الأفريقي؛ وبرنامج للتعاون التعليمي مع مالي مفتوح لحملة المنح الدراسية من ذلك البلد. تلك هي الطريقة العملية الهادئة التي نساهم من خلالها في السلام والأمن الدوليين.

الفقر المدقع هو الخطر الأعظم الذي يهدد السلام. ونصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وما يقرب من ١ر٢ بليون نسمة يسدون رمقهم بدولار واحد فقط في اليوم. وهذا يشكل مصدرا محتملا وحقيقيا على السواء لزعزعة الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي. وإن الجوع والافتقار إلى الرعاية الصحية والتعليم يولدان العنف، وهذا العنف الذي يريد أقوى الأقوياء مواجهته برد نهائي في منتهى العنف، أي بالحرب.

إننا نعتقد أننا ضيعنا، في العام الماضي، فرصة مهمة لعكس تلك النزعات عندما فشلنا في تناول العناصر الاقتصادية والاجتماعية للأهداف المعتمدة في مؤتمر قمة الألفية. إن حكومة فنزويلا البوليفارية تتطلع إلى بلدان الجنوب بحثا عن إجابات جديدة على الأسئلة القديمة التي نسعى إلى حلها، أسئلة فرضتها بلدان الشمال. وفي الوقت الحاضر نعمل على تطوير مشاريع مثل "تلفزيون الجنوب" لتقديم معلومات دقيقة مجانا تبين "الوجه الآخر للعملة"، فضلا عن مشاريع مثل بنك الجنوب، وجامعة الجنوب، ونفط الجنوب: مجالات يمكن للأمم الأفريقية أن تعمل معنا فيها.

> إننا نعطي الأولوية في الاهتمام للتعليم، الذي يعد الأداة الأساسية لتحرير الشعوب. وقد صادقت منظمة اليونسكو على كون فنزويلا خالية من الأمية الآن. إننا نتمتع بحرية أكبر الآن، ونود أن نتشاطر خبراتنا.

ويتعين علينا أن ندعم بلدان غرب أفريقيا في تقدمها الديمقراطي نحو السلام، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية.

الأمر الذي يتطلب التزاما مستمرا من جانب المجتمع الدولي. إننا نواجه مشاكل محددة في غرب أفريقيا، ومن بينها الفقر، والجوع، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودور المرأة، وإعادة إدماج الجنود الأطفال في المجتمع، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذه القضايا تحتاج إلى معالجتها إلى جانب تطوير الديمقراطية السياسية. ونحن نؤيد مبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠١، والتي أكدت المسؤوليات الأساسية لشعوب وحكومات أفريقيا في تحديد نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة.

وتأمل بلادي أن يكون بمقدور الجمعية العامة إنشاء آلية يمكن من خلالها للدول التي تسهم في تعزيز تنمية أفريقيا، أن تقدم، على أساس طوعي، تقارير تتعلق بمنجزاتها في هذا المجال. وفنزويلا تؤكد من جديد اهتمامها برفاه أشقائنا وشقيقاتنا، أي شعوب أفريقيا، والذي لا يمكن تحقيقه إلا في حالة الوفاء بأكثر احتياجاتهم إلحاحا، في إطار حرية كاملة وتمتع تام بحقوق الإنسان.

وفي الوقت ذاته، من الأساسي بالنسبة للمجتمع الدولي أن يقدم كل الدعم المطلوب لضمان أن يكون للأمم الأفريقية سيطرة مباشرة على عملياتها السياسية والاقتصادية، اتساقا مع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لقد صيغ ميثاق الأمم المتحدة من أجل ضمان احترام هذه المبادئ والتمتع بها، وتمهيد الطريق إلى السلام، لا من أجل السماح للحرب بأن تسود.

السيد شوي يونغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): لسنوات طويلة، ظلت القارة الأفريقية نهبا لصراعات داخلية عنيفة. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي الذي عصف بالمنطقة فترة طويلة، تراجع في معظمه مؤخرا، وبدأت عمليات السلام تحرز تقدما مطردا.

ففي ليبريا، وتحت قياد الرئيس إلين جونسون سيرليف، يجري إحراز تقدم محمود في إعادة بناء البلد. وبالمثل، انتقلت سيراليون وغينيا – بيساو من حالة الحرب إلى الحكم الدستوري. وفي كوت ديفوار توجد خريطة طريق السلام التي وضعها الفريق العامل الدولي، وجميع الأطراف الأيفورية توصلت إلى اتفاق في ياماسوكرو، في الشهر الماضي، بشأن التزامات ذات مغزى لتحقيق السلام.

وعلى الرغم من تلك التطورات السياسية الإيجابية، ما زالت المنطقة تواجه تحديات رهيبة، منها التدفقات الجماعية للاجئين عبر الحدود، وبطء النمو الاقتصادي، وتدني تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وثقل أعباء الديون، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة سيحتاج إلى جهد كبير.

وأود أن أشدد هنا على ثلاث خطوات نرى أنها حيوية لتوطيد السلام في المنطقة: أولا، تطبيق نهج إقليمي؛ ثانيا، التركيز على عملية بناء السلام؛ ثالثا، التصدي للأسباب الجذرية للصراعات.

أولا، يعتقد وفد بلادي أن توطيد السلام في غرب أفريقيا ينبغي متابعته على أساس إقليمي. فالشعوب والبلدان في المنطقة تربط بينها أواصر وثيقة، وهذا يعني أن ضمان السلام والأمن في بلد من هذه البلدان يستوجب وجود تعاون وثيق بينه وبين جيرانه. وهذا النهج الإقليمي يمكن اتباعه على أفضل وجه من خلال المنظمات الإقليمية. وفي هذا الشأن، نقدر ونؤيد الدور المتواصل الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صون السلام والأمن في المنطقة، سواء من خلال مبادراتها الخاصة، أو بالتعاون مع الأمم المتحدة.

ثانيا، إن ضمان السلام والأمن في غرب أفريقيا يتطلب التركيز لا على صنع السلام وحفظ السلام فحسب،

بل أيضا على جهود بناء السلام. وكما قال الأمين العام وعن حق، فإن الأمن في المنطقة مستقر ولكنه هش. والسنوات الأولى التي تعقب الصراعات هي الأخطر لأن المجتمعات الجريحة عليها أن تركب الصعاب حتى تنتقل من الفوضى والعنف إلى التنمية المستدامة والاستقرار، وإذا كان لغرب أفريقيا أن تتجنب السقوط في هاوية تجدد الصراعات، فستكون بحاجة إلى دعم لمؤسساتها الجديدة، ولجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتعاش الاقتصادي وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، نعتقد أن لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام يخصها دور مهم عليها أن تضطلع به في توفير الإرشاد، وفي تنسيق جهود مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغير ذلك من الهيئات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى التي ستعمل في المنطقة.

ثالثا، لمنع نشوب أزمات جديدة وتجدد الصراعات، من المهم التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا. إن التوترات الإقليمية والعرقية والاجتماعية – الاقتصادية أحدثت دمارا هائلا في البنى التحتية، وتسببت في هجرات جماعية للاجئين، وأدت إلى استغلال الموارد الطبيعية لمنفعة المقاتلين بدلا من المجتمعات. ولمنع تجدد الصراعات، لا بد من صياغة وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بمساعدة المجتمع الدولي. وسيكون من الأمور الحاسمة ضمان الاهتمام والالتزام المستمرين من جانب المجتمع الدولي.

وقد اشتركت جمهورية كوريا بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى المساعدة في تنمية بلدان غرب أفريقيا. وخطتنا لمضاعفة مساعدتنا الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٩، تشكّل جزءا من التزامنا بالمساعدة في التنمية الأفريقية. ويحدونا الأمل في أن يعقب حقبة الصراع في غرب أفريقيا، عهد من السلام والازدهار والتجدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن، على إعطائي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن مسألة توطيد السلام في غرب أفريقيا. وهي مسألة تكتسب أهمية حيوية ليس فقط بالنسبة لبلادي والمنطقة دون الإقليمية، وإنما أيضا بالنسبة للقارة الأفريقية بأكملها.

وأود أيضا أن أزجي التهاني إلى غانا، وهي بلد قريب وشقيق في منطقتنا دون الإقليمية، على رئاستها لشؤون المجلس أثناء شهر آب/أغسطس، وفي يوم نناقش فيه مسألة توطيد السلام في غرب أفريقيا. وأشعر بسعادة خاصة لرؤيتكم، معالي الوزير، تترأسون شخصيا هذه الجلسة، وأتمنى لكم زيارة ممتعة في نيويورك.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعبر عن امتنان نيجيريا للأمين العام، السيد كوفي عنان، لاهتمامه المتواصل وجهوده التي لا تكل في سبيل تسوية الصراعات وتوطيد السلام في منطقتنا دون الإقليمية.

حتى عهد قريب، كان لغرب أفريقيا سجل لا تُحسد عليه، لكونها منطقة دون إقليمية غير مستقرة في أفريقيا، وكانت مهددة بسلسلة من الصراعات كان أطولها الصراع في ليبريا. ويسعدني أن ألاحظ أن هذا السجل بدأ يتلاشى شيئا فشيئا، بانتخاب حكومات ديمقراطية مؤخرا في سيراليون وليبريا وغينيا – بيساو. وتلك المكاسب تحققت بفضل جهود زعمائنا الذين عقدوا العزم على ألا تظل المنطقة دون الإقليمية بعد الآن مسرحا لحروب لا تنتهي بين الأشقاء. وفي هذا السياق، كان دور الجماعة الأفريقية لدول غرب أفريقيا مثاليا ويستحق الثناء العاطر. وفضلا عن ذلك،

فإن تفاهم وتعاون زعماء الاتحاد الأفريقي وهذه الهيئة أسهما إلى حد بعيد في السلام المتزايد في منطقتنا دون الإقليمية.

ومن واجبي أن أشير هنا إلى أن تسليم الرئيس السابق تشارلز تايلور إلى المحكمة الخاصة في سيراليون أسهم كثيرا في تخفيف حدة التوتر، وفتح صفحة جديدة في عملية توطيد السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

إن إلقاء القبض على تايلور ثم نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي قد شكل رسالة قوية إلى الأطراف الفاعلة، حاليا وفي المستقبل على مسرح غرب أفريقيا، مفادها أن الأمور قد تغيرت فعلا. وشجع شركاءنا على عدم فقدان الأمل في تحويل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية إلى إقليم ينعم بالسلم، والتقدم، والرفاهية الاقتصادية.

ورغم تلك المكاسب، فإننا لا نزال نواجه تحديات كبيرة لتعزيز السلم في منطقتنا دون الإقليمية. ولا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة في كوت ديفوار. ولا مغالاة في التأكيد على العواقب المحتملة لتجاوز الصراع في كوت ديفوار الحدود. وفضلا عن ذلك، لا يزال السلام في ليبريا، وسيراليون، وغينيا – بيساو هشا. إذ تواجه حكومات تلك البلدان يوميا خطر الانتكاس إلى الأزمة جراء التحديات الكبيرة التي يجب عليها التصدي لها.

ليس بمقدورنا، إذن، تعزيز السلم في غرب أفريقيا ما لم نعالج بعض المسائل العاجلة. أولا، مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستحق إيلائها اهتماما أكبر على وجه الاستعجال. فحصول الأفراد والجماعات بلا قيد على هذه الأسلحة يشكل، دون شك، تهديدا كبيرا للسلم. واتضح أن تلك الأسلحة تشكل حافزا كبيرا للأطراف من غير الدول لكي تتنكب الطريق المؤدي إلى السلام من خلال المفاوضات. ونحن وحدنا، الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي، ليس بوسعنا أن نواجه بفعالية آثار انتشار تلك الأسلحة.

ثانيا، ينبغي لنا تحسين فرص النمو والتنمية الاقتصادية. فكما هو شأن معظم البلدان النامية، لا تعاني بلدان منطقتنا دون الإقليمية من المخلفات الواضحة للصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان وفساد الحكم فحسب، بل من حالة اقتصاداتنا مما زاد معدل الفقر والبطالة في أوساط الشباب تفاقما. إن هاجس بطالة الشباب، وما يمكن أن يكون لها من أثر سلبي على نسيجنا الاجتماعي، والسلم، والاستقرار، والأمن، دليل على حجم التحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا، تستلزم مسألة بناء القدرات ودعم المؤسسات اهتماما لا يقل استعجالا. فبلدان منطقتنا، لا سيما تلك الخارجة من الصراعات، تحتاج إلى دعم عاجل لبناء مؤسسات حكمها وتعزيزها، وتطبيق العدالة، وحماية حقوق الإنسان، وتشجيع الخدمات الصحية والتعليمية. ونعتبر ،في هذا الصدد، أن إنشاء لجنة بناء السلام، وعملها الجاري، مساهمة حقيقية في تعزيز السلم في منطقتنا دون الإقليمية. ونتطلع إلى الإسراع بترجمة عمل اللجنة إلى إجراء ملموس في سيراليون.

ونأمل بالتالي أن تعزز هذه المناقشة عزم المجتمع الدولي، بما فيه عزم هذه الهيئة، على قطع خطوات ملموسة بغية مواصلة مساعدة بلدان منطقتنا دون الإقليمية، وإزالة العراقيل التي تحول دون تحقيق السلام الدائم والمستدام في غرب أفريقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل النرويج، وأعطيه الكلمة.

السيدة إنجي (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): تقدر حكومة النرويج تقديرا عاليا مبادرتكم، سيدي، بتنظيم هذه

المناقشة المفتوحة بشأن تعزيز السلم في غرب أفريقيا. ويسرنا أن نلاحظ أن غرب أفريقيا قد أحرزت تقدما كبيرا في مجال السلم والأمن في السنوات الأخيرة.

في ليبريا، اتخذت أول رئيسة في أفريقيا وحكومتها تدابير شجاعة وحاسمة في سبيل إعادة الإعمار والإنعاش. ونشيد بليبريا على طلبها تسليم تشارلز تايلور إلى المحكمة الخاصة لسيراليون. ولا يمكن علاج جراح مجتمع دمرته الحرب، ما لم تتم محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. ويكتسي طلب سيراليون إدراجها في جدول أعمال لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة أهمية كذلك. إذ يمكن أن يساعد على تسريع عملية إعادة الإعمار والإنعاش استعدادا لانتخابات عام ٢٠٠٧.

إن هذه الإنجازات تستحق الثناء، لكنها هشة. فالعديد من بلدان غرب أفريقيا تواجه تحديات كبيرة، كما هو شأن كوت ديفوار، حيث تواصل الحالة المتدهورة تهديد استقرار المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعمه لتعزيز السلم في غرب أفريقيا. ومن الحيوي أن تحظى المنظمات الإقليمية بدعم واسع النطاق، ومنسجم، وطويل الأمد. ومن مصلحتنا الجماعية تقديم الدعم المالي إلى الحكومات التي تكافح في سبيل تحسين الأمن، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتوطيد السلم في مجتمعاتها.

وستزيد الحكومة النرويجية من دعمها لبناء السلام وإعادة الإعمار في حالات ما بعد الصراع في غرب أفريقيا. وقد قدمت النرويج دعما لحالات ما بعد الصراع في ليبريا، وسيراليون، وكوت ديفوار. وتعتزم النرويج في غضون هذه السنة تخصيص ٢٧,٥ مليون دولار تقريبا لأعمال الإغاثة الإنسانية، وأنشطة بناء السلام وإعادة الإعمار في كوت ديفوار، وسيراليون، وليبريا.

وما انفكت النرويج على مر السنين تولي أولوية لتقديم المساعدة الإنمائية إلى الدول الأفريقية. ونؤيد كذلك جهود الحكومات الأفريقية ونعمل بشكل وثيق مع الإتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وغيرها من المنظمات الإقليمية في أفريقيا. فاضطلاعها بدور ريادي أمر حاسم في بناء القدرات لتعزيز الالتزام بمنع الصراعات وتسويتها، وبعمليات السلام وبناء السلام في القارة الأفريقية.

اسمحوا لي بالتأكيد على بعض المسائل المطروحة في الورقة المفاهيمية الشاملة التي قدمتها حكومة غانا.

من المهم دعم الجهود الرامية إلى زيادة التعاون الإقليمي. ومن الحاسم أيضا معالجة المسائل العابرة للحدود التي يمكن أن تؤجج الصراعات وتزيد من حدة التوترات. ونحن نرحب بسرعة التصديق على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، بوصفها تقدما بارزا هنا. كما أن التقدم الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إعداد قوة إقليمية احتياطية لعمليات السلام يثير الإعجاب. وبصورة خاصة، تود حكومة النرويج الإشادة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لنهوضها بدور ريادي في إعداد العناصر المدنية للقوة الاحتياطية الأفريقية، بما فيها القدرات المرتبطة بالعمل الإنساني.

وفي سياق تعاوننا القائم منذ فترة طويلة مع الشركاء الأفارقة في إطار برنامج التدريب من أجل السلام، عملت النرويج مع مؤسسة كوفي عنان للتدريب على حفظ السلام لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تطوير قدرات غرب أفريقيا المدنية على عمليات حفظ السلام. إن استخدام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صندوق السلام لتنفيذ برامج تعاون في المناطق الحدودية المعرضة لنشوب الصراع أمر يستحق دعما دوليا نشطا. والنرويج

على وشك إبرام اتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتوفير المساعدة المالية لصندوق السلام التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة.

وينبغي لنا التأكيد على أهمية الإدارة المسؤولة والشفافة للموارد الطبيعية، وإنشاء هيئات للرقابة. وقد أيدت عدة بلدان في غرب أفريقيا مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وتستعد لتنفيذ مبادئها. وتشكل هذه المبادرة مساهمة بارزة في بناء السلام والاستقرار الدائمين. وإننا نشجع مواصلة جهود تنفيذ مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في غرب أفريقيا وندعمها، ونتطلع إلى مشاركة غرب أفريقيا على نطاق واسع في المؤتمر العام الثالث لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، الذي من المقرر عقده في أوسلو، في النرويج، يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، هذه السنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل باكستان، وأعطيه الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أتقدم لغانا بالتهنئة بمناسبة توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن واثقون، سيدي، بأن المجلس تحت قيادة بلدكم، سيهتدي إلى سبيل إسكات المدافع في الشرق الأوسط وغيره من المناطق. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالتهنئة للسفير دلا سابليير والوفد الفرنسي بما قاموا به من أعمال مكثفة وهامة خلال رئاستهم المجلس في الشهر الماضي.

إننا نشيد بحضوركم هنا ، سيدي، لترؤس هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. ونرحب بمشاركة الشخصيات الأخرى في هذه الجلسة.

يحق لأفريقيا، التي عانت لسنوات من الصراعات، والأمراض، والفقر، أن تشغل حيزا هاما من أعمال مجلس الأمن. وإن مناقشة اليوم هامة وقد أتت في الوقت المناسب، لا سيما في سياق الخطوات الكبيرة التي قُطعت في السنوات الأخيرة لتعزيز السلم والاستقرار في غرب أفريقيا. ومن سوء الطالع أن الحالة ليست كذلك فيما يتعلق ببعض الحالات الأخرى في مختلف أرجاء المعمورة، كما هو الشأن في الشرق الأوسط على سبيل المثال.

وتمثل سيراليون قصة نجاح حققتها الأمم المتحدة. وهي تشارك الآن في توطيد السلام. ونحن على ثقة بأن لجنة بناء السلام ستعزز هذه العملية.

وتسلك ليبريا طريق الانتعاش والاستقرار من أهوال الصراعات والجرائم القاسية التي شهدناها قبل ثلاثة أعوام. وتستحق ليبريا وقيادتها كامل تأييد المجلس والمجتمع الدولي في تعزيز الاستقرار وتنشيط الاقتصاد واحترام حقوق الإنسان.

ونأمل أن نرى تقدما مماثلا في كوت ديفوار. وسيمكّن ذلك هذا البلد الأفريقي الهام من أن يصبح مرة أخرى مركزا اقتصاديا في غرب أفريقيا.

وتتمتع باكستان بعلاقات تقوم على الصداقة والأخوة مع بلدان غرب أفريقيا. ولقد أسهمنا إسهاما متواضعا في جهود حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وتفخر باكستان بمشاركتها في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونتطلع الآن قدما إلى المشاركة في إعادة إعمار سيراليون من خلال عضويتنا في لجنة بناء السلام. وتعمل قواتنا في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا دعما للسلام في ذلك البلد. ونشارك أيضا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وخلال هذه الجلسة، أعرب أخواننا الأفارقة عن منظوراتهم وأولوياتهم فيما يتعلق بالمشاكل في غرب أفريقيا. وينبغي للمجلس أن يسمع أصواتهم. وبالفعل، ما برحت

القضايا الهامة الواردة في الورقة الغفل التي قدمها الرئيس بشأن هذه المناقشة تشكل موضوع مناقشات عديدة لعمل المجلس.

وخلال عضوية باكستان في مجلس الأمن، تمكّنّا من اكتساب فهم أكبر عن الحالة في غرب أفريقيا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، نظمت باكستان، بوصفها رئيس المجلس، جلسة علنية بشأن الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة لها. وجرى تعميم ملخص بأهم الأفكار والمقترحات التي قُدمت في تلك المناقشة بوصفها الوثيقة (S/2004/723) وربما تستحق إعادة النظر فيها.

وأغلب الحالات في أفريقيا أزمات معقدة. وهي تتطلب مزيجا من الإجراءات - كمنع نشوب الصراعات وتسويتها في البداية، ومن ثم صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وبالنظر إلى الصلة بين الأمن والتنمية، فإن لجنة بناء السلام التي أنشئت حديثا ستكون قادرة كما نأمل على التركيز على الجوانب المتعددة الوجوه للانتعاش وبناء السلام في الحالات المعينة للبلدان. وستساهم باكستان بنشاط في عملها.

وعلى الرغم من التقدم الذي أُحرز في غرب أفريقيا، لا يزال هناك عمل كبير يتعين إنجازه، وخاصة في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وما أشرنا إليه غالبا بوصفه ”سياسات الفقر والندرة“ يشكل السمة التي طبعت معظم تلك الصراعات الداخلية. ويجب أن تنتهي سياسات الفقر والندرة. وفي هذا السياق، من المطلوب إبداء إرادة سياسية أكبر لكسر حلقة الوصل بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي غالبا ما يشعل فتيل الصراع ويديمه في أفريقيا. ومع ذلك، فلا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. ومن الجلي أن إقامة أساس التنمية المستدامة سيتطلب، فضلا عن المساعدة الدولية المباشرة وتخفيف الديون، معدلات أفضل للتبادل التجاري وقدرات تجارية أكبر وإمكانيات أكبر للحصول على التجارة.

ومن السمات المشجعة للتطورات في غرب أفريقيا النهج الإقليمي الذي اعتُمد من أجل التصدي لمشاكلها وخاصة القضايا الشاملة - كالأسلحة الصغيرة والمرتزقة واللاجئون والمهاجرون وما إلى ذلك. وأثبتت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنها شريك كفؤ يمكن التعويل عليه لإحلال السلام في هذه المنطقة. وتستحق قيادتها الإشادة. وتؤيد باكستان تأييدا تاما دعوتكم، سيدي الرئيس، ودعوة الأمين التنفيذي بن شمباس إلى معالجة القيود المفروضة على قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومواردها.

ويمكن أيضا أن يفتح اتباع نهج إقليمي شامل إمكانيات أكبر لمواجهة تحديات الأمن وبناء السلام والتنمية في أرجاء أخرى من العالم تمزقها اليوم الحروب المستشرية والاحتلال والدمار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه، وأشكره مرة أخرى على احترامه لقاعدة الأربع دقائق. المتحدث التالي على قائمتي ممثل النيجر، الذي أعطيه الآن الكلمة.

السيد أباني (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود لدى تناولي الكلمة أن أنقل إليكم تهنئة وفد النيجر بالعمل المنجز باقتدار تحت رئاسة غانا لهذه الهيئة، وأنا واثق بأن هذا العمل سيفضي بنا في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج ملموسة في الوقت الذي نواجه فيه العديد من التحديات الحاسمة كذلك، وهي تحديات من مهمتكم الجسيمة ولكن الملهمة جدا، سيدي الرئيس، التصدي لها خلال شهر آب/أغسطس هذا.

وأود القول، سيدي الرئيس، إن وفد النيجر مسرور لاختياركم موضوع هذه المناقشة المفتوحة لسبب وجيه. إذ يشكل توطيد السلام بالفعل تحديا لمنطقتنا دون الإقليمية لأن قدرتنا على توطيد السلام في منطقتنا ستحدد مصير كل مبادراتنا. ولا يمكن أن يكون البرنامج الاقتصادي الإقليمي، حيث نحظى بشراكات مع المؤسسات والبلدان الصديقة، ناجحا إلا إذا هيّئنا بيئة يتوطد فيها السلام والأمن والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وحماية البيئة والتربية والصحة.

سرعان ما اعتُبرت مسألة السلام والأمن في غرب أفريقيا إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي شرعت فورا بتعزيز ترسانتها القانونية عن طريق اعتماد الصكوك التي من شأنها تقديم المساعدة في تذليل هذه المشاكل.

واليوم، وعند النظر إلى غرب أفريقيا وحدها، نلاحظ تحسنا كبيرا في حالة السلام والأمن في المنطقة. ولقد حققت ليبريا من فورها نجاحا مميزا في انتخاباتها الرئاسية، مع الأهمية البالغة لتولي أول امرأة السلطة على رأس دولة أفريقية. وتبني سيراليون وغينيا - بيساو الآن تدريجيا السلام بعد أن تم التوصل إليه مؤخرا وتستحق حالتاهما أكثر من أي وقت مضى الاستفادة من دعم المجتمع الدولي، وخاصة، لجنة بناء السلام الجديدة، في جهودهما الرامية إلى بناء دولتين مستقرتين مع التركيز على التعمير الوطني. وبالمثل، فإن كوت ديفوار تحظى بدعم المجتمع الدولي ومساعدته وتستحق الدعم الثابت من المجتمع الدولي في الجهود التي تبذلها.

وأود القول أيضا، سيدي الرئيس، إن السلام لا يعني مجرد غياب الصراع، وليس غياب الصراع مرادفا للسلام. والواقع أن حالات انعدام الأمن الغذائي والفقر المزمن في بعض بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية غالبا ما تؤدي إلى نزوح الأشخاص وإلى حركات وحدوية مع البلدان المجاورة، ويمكن بالتالي أن تهدد السلام، مثلما يمكن أن يشكل عبء الدين وأوجه القصور المؤسسية كذلك تهديدات مماثلة للسلام وإضرارا بتنمية منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وكما قلت سابقا، سيدي الرئيس، كان اختياركم لهذا الموضوع، بالنسبة لنا، حصيفا جدا لأن تلك الشواغل نفسها لا تزال قائمة معنا في الأمم المتحدة، كما تجلى لنا من المناشدة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي بتشكيل لجنة بناء السلام، وهي هيئة، خلافا للتوصيات الصادرة عن القمة بكامل هيئتها، تحظى بدعم نشط لتوافق آراء واسع بعض الشيء، مما عنى إمكانية تشكيلها في فترة قصيرة نسبيا.

والآن، وبعد أن أصبح لدينا تلك الآلية التي تسمح لنا بتوطيد السلام من خلال مساعدة البلدان الخارجة من الصراع، من الضروري أن تؤدي هذه المؤسسة الجديدة دورها بالكامل. ولا بد أيضاً من التفكير في الكيفية التي تجعل تلك المؤسسة أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، لا بد للبلدان المعنية أن تبدأ في عملية بناء قدرة مؤسساتها الوطنية. وهنا، فإن إحدى المشاكل التي تواجهها بلدان غرب أفريقيا تتمثل في غياب - أو ضعف الوصول إلى - العدالة، حيث أن القضاة لديهم عبء ثقيل من القضايا. وهذا يؤدي إلى بطء العدالة. وبالمثل، وفيما يختص بالحد من الأنشطة الإجرامية ومعاقبة مرتكبيها، فإن أوجه الخلل تؤدي إلى تعريض السلام والأمن في بلادنا إلى الانتهاك وإلى الانهيار.

إن تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد أدى إلى ظهور بارونات الحرب، الذين انتهزوا حالة الضعف المؤسسي للدول في إقامة حكمهم القائم على الفوضى والخراب.

ووفـدي يجـدد التهنئـة لرؤسـاء دول المنطقـة دون الإقليمية الذين حولوا وقفهم الطوعي إلى اتفاقية ملزمة قانوناً بـشأن الأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة وذخائرهـا ومـا يتصل بها من مـواد. وينبغي أن نقدم التهنئة إلى لجان المراقبة الوطنية المسؤولة عن جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والـتي أنـشئت في معظـم البلـدان الأعـضاء في الجماعـة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لأنها تصدت لهذا العمل الذي أدى إلى التقدم المعياري الكبير الذي تحقق في بلدان غرب أفريقيـا بغيـة مكافحـة الاتجـار غـير المـشروع في الأسـلحة الصغيرة.

ووفـدي يـرى أن البروتوكـول الـذي صـدر عـن الجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا بـشأن الديمقراطيـة والحكـم الرشيد أداة لا غـنى عنـها لأنهـا يـسرت زيـادة التعبئـة مـن جانـب بلـدان المنطقـة دون الإقليميـة في الحـالات الـتي يتعرض السلام فيها للخطر، لاسيما عند حدوث أي تغيير غـير دسـتوري للـسلطة. وهـذا البروتوكـول الطمـوح المعـني بالحكم الرشيد يهيئ لاتخاذ إجراءات ملموسة، خصوصاً ضـد البلـدان الـتي تفتقـر كـثيراً إلى الحكـم الرشـيد. وينبغـي الإبقـاء على تلك الأداة قوية لصالح توطيد السلام في غرب أفريقيـا. تلك الأداة، التي وصفت عند اعتمادها بأنها ثورية، هـي اليوم الأداة التي ينبغي تعزيزها والعمل على انتشارها لأنهـا تنطـوي علـى قـدرة رادعـة حـين يتعلـق الأمـر بالحفـاظ علـى الحكـم الرشيد.

وثمة آلية هامـة أخـرى يتعين أن تكـون لـدى غـرب أفريقيـا لـصالح توطيـد الـسلام، ألا وهـي الآليـة الأفريقيـة لاستعراض الأقـران الـتي أنـشئت في إطـار الـشراكة الجديـدة لتنمية أفريقيا. وهذه الآلية الإبداعية نوع من المكافأة للحكـم الرشيد والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن شـأنها أن تـدعم الحكومـات الأفريقيـة وشـعوبها في جهودهـا لبنـاء الأمـة، الـتي لا يمكـن أن تـنجح، كمـا نعـرف، إلا في منـاخ السلام والأمن.

وعليه، فإن بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليميـة تـشارك في بـرامج الإصـلاح الاقتـصادي في إطـار شـراكات ثنائية ومتعددة الأطراف. ومع تقديرنا للإسهامات الهامة التي يقدمها أولئك الـشركاء، مـن حيـث دعـم الاقتـصاد والجهـود متعـددة الأطـراف لمكافحـة الفقـر، ينبغـي أن تعطـي تلـك الشراكات أولوية متقدمة للملكية الوطنية لسياسات البلـدان المعنية وبرامجها. كما أن البحث عـن شـراكات فعالـة – حـين تقترن تلك الشراكات بتوجه اقتصادي محض– يمكـن أن يخل بالتوازن الهش للسلام والأمن، لاسيما في البلدان الأشد فقراً. وعلى سبيل المثال، فإننا نعرف أن القلاقل الاجتماعية قد تقع نتيجـة لزيـادة حـادة في بعـض الـضرائب أو في أسـعار الـسلع الأساسـية. وفي حـين أن ذلـك قـد يبـدو طبيعيـاً في بعـض الحالات، فقد يقوض السلم والأمن في حالات أخرى.

وما أود قوله إنه في البلدان التي تعاني من الهشاشة في كل شيء، من الحتمي أن يكون السلام بـدوره ضـعيفاً، وأنـه لا بـد مـن مراعـاة الوضـع الخـاص لكـل منطقـة. والبلـدان الخارجة من الصراع ينبغي أن تـولى الاهتمـام الخـاص الـذي تستحقه داخل لجنة بناء السلام.

وفي هـذا الـصدد، فإن النهج الـذي تتخـذه اللجنـة – أي دراسـة كـل جوانـب العمـل الـذي ينبغـي إنجـازه لمساعدة البلـدان علـى توطيـد الـسلام مـن خـلال تـأمين مـشاركة المؤسسات المالية– يكتسي أهمية كبيرة. مع ذلك، لا بـد لهـذه اللجنة أن تنفذ بالكامل أطر التعاون القائمة بين غـرب أفريقيـا والاتحـاد الأفريقـي مـن جهـة، وبـين غـرب أفريقيـا والأمـم المتحـدة من جهـة أخرى. وتحتـل تلـك الـشراكة العالميـة مـن أجـل الـسلام مكانـاً بـارزاً بالفعـل في النـصوص الأساسـية للجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا، وكمـا لاحظـت

الأمم المتحدة عن حق، فإنها تهيئ لمشاركة فعالة من جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية في توطيد السلام، وينبغي أن نواصل التركيز على ذلك.

تلك كانت ملاحظات وفدي بشأن هذا الموضوع فائق الأهمية الذي شاءت حكمتكم، سيدي، اختياره للمناقشة في هذه الهيئة. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على تأييد وفدي لمشروع البيان الرئاسي الذي قمتم بإعداده.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل ليبريا، وأعطيه الكلمة.

السيد إسياه (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بكم، سيدي، إذ تترأسون هذه الجلسة، التي يحضرها وزراء الخارجية في البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأنقل إليكم تحيات وتهنئة فخامة السيدة إلين جونسون – سيرليف، رئيسة جمهورية ليبريا، ومن حكومة وشعب ليبريا. وأهنئكم بالأصالة عن نفسي. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا.

ومعالي السيد جورج والاس، وزير خارجية ليبريا، كان يود بشدة أن يشارك في هذه المداولات، ولكنه لم يتمكن من الحضور بسبب التطورات الحالية في ليبريا.

وليبريا التي شهدت أكثر من ١٤ سنة من الحرب الأهلية، ترحب بهذه المناقشة المفتوحة التي تهدف إلى إيجاد حلول منصفة للعديد من المشاكل التي تؤثر على منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ونحن نعرف تماماً حجم هذه المشاكل وأثرها المدمر على الشباب في بلدنا. فهذه الصراعات لم تقتل الآلاف من أبناء شعبنا فحسب، بل وجلبت الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة دون الإقليمية.

وما من شك في أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الشعوب المحبة للسلام، قدمت تضحيات هائلة من أجل تحقيق السلام في ليبريا، وهو ما سمح بإنهاء سنوات من الحرب الأهلية التي تركت البلاد مدمرة ومحطمة تماماً.

وليبريا على استعداد لدعم تنفيذ مشروع البيان الرئاسي الذي سيتم اعتماده في ختام هذه الجلسة المعقودة على المستوى الوزاري، بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة ووضع آلية قابلة للاستمرار وإجراءات لوقف تجنيد الأطفال عبر الحدود في المنطقة دون الإقليمية.

ووفد ليبريا يعتقد أن التجنيد عبر الحدود من أخطر المشاكل التي تؤثر على منطقتنا، ولا بد من بذل كل جهد ممكن لوضع حد لذلك فوراً.

ولذلك، يناشدكم وفد ليبريا، سيدي الرئيس، وهذا الاجتماع الوزاري، أن تجعلوا أولويتكم القصوى تنفيذ ما تقرر في هذه الجلسة بغية وقف توريد الأسلحة إلى المنطقة دون الإقليمية الذي يحرمها من زهرة شبابها.

ووفدي يود أن يُحَيِيّ بصورة خاصة اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لجهودهم الحثيثة من أجل المساعدة في تحقيق السلام الذي تتمتع به ليبريا اليوم. ونطلب من تلك المنظمات أن تعمل على توطيد السلام الذي تحقق بمشقة كبيرة من خلال تشجيع فرص العمل والنهوض بالحالة الاقتصادية لشعوب المنطقة دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ليبريا على التزامه بقاعدة الوقت المحدد.

أعطي الكلمة الآن للسيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، للرد بإيجاز على ما أثير من ملاحظات.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالفرنسية): أود أن أتناول أربع نقاط فحسب.

أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نؤكد مرة أخرى على أن البطالة بين الشباب في غرب أفريقيا تشكل تهديداً كبيراً لاستقرار بلدان المنطقة، وهذا ما شدد عليه العديد من المتكلمين. كما أنها خطر على العلاقات الثنائية بين المنطقة وأوثق جيرانها، لاسيما في أوروبا الغربية. ففي كل هذه البلدان، تمثل هجرة الشباب مشكلة كذلك.

ثانياً، على مجلس الأمن أن يتدارس أفضل السبل لدعم الانتخابات الرئاسية والنيابية التي ستجري في بنن والسنغال وسيراليون وكوت ديفوار ومالي ونيجيريا في عام ٢٠٠٧. تلك فترة توتر– ذلك التوتر الذي يجب منعه.

ثالثاً، هناك بلاد ديمقراطية مثل بلدكم، سيدي الرئيس– بلدان مستقرة مثل مالي والنيجر، وهي في نفس الوقت بلدان هشة تتعرض للجفاف وغيره من الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها. ولكنها تحترم القانون وحقوق مواطنيها. فكيف يمكن أن نساعد تلك البلدان على تعزيز قدراتها؟

أما النقطة الأخيرة، فهي أن الرأي العام في القارة الأفريقية مستنير. واليوم، كنت أروِّج لجهاز راديو صغير الحجم لا يزيد ثمنه على دولار واحد، اشتريته من أفريقيا– راديو يمكن لجميع الأفارقة اقتناؤه. وجيلي لم يكن في مقدوره أن يشتري مثله بأقل من ٥٠ دولار. وبالتالي، فإن جميع البلدان الأفريقية التي تمر بأزمات تتابع مناقشات مجلس الأمن عن كثب، والفضل في ذلك يرجع إلى أجهزة الراديو المزودة بتردد إف إم. ولذلك، علينا أن نراعي الرأي العام الأفريقي، وخاصة في غرب أفريقيا، حيث أنه يعي تماماً الرسالة التي قد يوجهها المجلس إليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ولد عبد الله على ملاحظاته، وأشكره مرة أخرى على هديته.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه ذات الصلة، يشدد على أهمية معالجة مسألة توطيد السلام في غرب أفريقيا بأسلوب شامل ومنسق. وهو يُسلم بضرورة اتباع هذا النهج لإيجاد حلول دائمة للصراعات في غرب أفريقيا، وبضرورة استكشاف السُبل والوسائل اللازمة لتعزيز السلام والأمن والتنمية بشكل مستدام.

”ويرحب مجلس الأمن بالانتقال من الحرب إلى الحكم الديمقراطي في سيراليون، وغينيا -بيساو، وليبريا، فضلا عن الجهود الراهنة الرامية إلى تنفيذ تدابير تؤدي إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة في كوت ديفوار. ويلاحظ أيضا أن الحالة الأمنية في تلك البلدان ما زالت، بصفة عامة، مستقرة وإن كانت هشة.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة بناء قدرة المؤسسات الوطنية على معالجة الأسباب الجذرية للصراع بوصفها جزءاً أساسياً من توطيد السلام، ولا سيما في مجالي الإدارة السياسية والاقتصادية وكذلك في مجال سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب.

”ويُشير مجلس الأمن إلى التدابير التي نفذها بشأن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في المنطقة، ويُشجع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز الشفافية واستغلال هذه الموارد بشكل مستدام.

”ويشدد مجلس الأمن على الدور الأساسي لكل من حكومات غرب أفريقيا في توطيد السلام لصالح جميع المواطنين ويكرر تأكيد أهمية عمل جميع الزعماء جنبا إلى جنب من أجل تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

”ومجلس الأمن يرى أن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال يشكل تهديدا للسلام والأمن في المنطقة. وفي هذا الصدد، يرحب بقرار الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحويل الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وصنع الأسلحة الخفيفة إلى اتفاقية ملزمة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها وما يتصل بها من مواد. ويحث كذلك جميع الدول، داخل المنطقة وخارجها على السواء، على أن تكفل الامتثال لقراراته القائمة المتصلة بحظر توريد الأسلحة في غرب أفريقيا، وأن تصدق الدول الأعضاء في الجماعة على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى بدء نفاذها على الفور.

”ويرى مجلس الأمن أن المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، له دور يؤديه في مبادرات توطيد السلام في المنطقة وأن جهوده في هذا الشأن تستحق الدعم حسب الاقتضاء.

”ويُبرز مجلس الأمن الأهمية الحاسمة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للجنود الأطفال والمرأة، ويشجع المجتمع الدولي على العمل في شراكة وثيقة مع البلدان المعنية. ويؤكد كذلك ضرورة إيجاد حلول دائمة لمشكلة البطالة بين الشباب لكي يتسنى منع تجنيد هؤلاء الشباب من جانب الجماعات المسلحة غير المشروعة.

”ويرى مجلس الأمن أن إصلاح قطاع الأمن هو عنصر أساسي للسلام والاستقرار المستدامين في غرب أفريقيا، ويدعو بشكل ملح مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية إلى تنسيق جهودهما لدعم الدول المعنية.

”ويُشدد مجلس الأمن على استمرار الحاجة إلى تقديم المساعدة لدول غرب أفريقيا وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل كبح الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود.

”ويُكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية إيجاد حلول فعالة لمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة، ويحث الدول في المنطقة على أن تقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية والبلدان المانحة ذات الصلة بتهيئة الظروف الضرورية لعودتهم الطوعية بشكل آمن.

”ويرحب مجلس الأمن بالدور الإيجابي الذي يؤديه المجتمع الدولي والمجتمع المدني في معالجة الحالة الإنسانية في الكثير من أنحاء المنطقة، ويحثهما على توفير موارد ملائمة كجزء من استراتيجية للاستجابة الإنسانية المنسقة تهدف إلى تحسين الأمن الإنساني لسكان غرب أفريقيا المحتاجين إلى هذه الحماية.

”ويُشدد مجلس الأمن على ضرورة ضمان تحسين تنسيق مبادرات المانحين لكي يتسنى الاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة، كما يشجع الشركاء المانحين على الوفاء بتعهداتهم دون إبطاء.

”ويُشدد مجلس الأمن كذلك على ضرورة مواصلة وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، في مبادرات توطيد السلام، على أساس نهج متكامل

وبهدف زيادة الاستفادة من الموارد المتاحة إلى أقصى حد. وفي هذا الصدد، يشيد بمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وغيره من مكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها ووكالاتها العاملة في المنطقة لما تقوم به من دور، بالتعاون الوثيق مع الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها، لتسهيل إنجاز أولويات المنطقة في مجال السلام والأمن ويشجع المجلس كذلك الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، وبعثات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة الفرعية على مواصلة جهودهم في تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لضمان تحسن ترابطها وزيادة كفاءتها إلى أقصى حد.

”ويُشدد مجلس الأمن على أهمية دور لجنة بناء السلام في تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من الصراع لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

”ويؤكد مجلس الأمن البُعد الإقليمي للسلام والأمن في غرب أفريقيا ويطلب إلى الأمين العام، بالتشاور مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن يقدم بنهاية السنة تقريرا مشفوعا بتوصيات بشأن التعاون بين بعثات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة وبشأن المسائل عبر الحدودية في غرب أفريقيا.“

سيصدر هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/38.

لم يعد هناك أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.